كتابا الحسن بن موسى النّوبختي وسعد بن عبدالله الأشعَري في الفِرق والمقالات

يَكشفان عَن حقِيقة حَقبة تمَتد إلى ثَلاثة قرون ونصف مِن الجَهل وعَدم المَعرفة الشيعيّة الإماميّة بخَبر النّص على الاثني عَشر، وأنّه لا وُجود لهذا الخَبر إلا في مَصادر مَا بعد الغَيبة باختِلاق ينسُبونه إلى مُتقدميهم الجُهلاء به في واقعهم المَعرفي والخِلافي !.

أربَعة وثلاثون وقفَة بحثيّة

مبحَث مُنتزِع مِن كتَاب الشّامل في تَأريخ ومَدلول خَبر الاثني عَشر

الكَاظم الزّيدي

أبويهما إبقائهما عِندَه ، لإفادتهما العِلم الذي يُشرفهما الله به . هَذا مَع أنّ النّاظر في هذا التفسير لا يَشك في أنّه مَوضُوع ، وجلّ مَقام عَالِمٍ مُحقق أن يَكتُب مِثل هذا التّفسير ، فكيف بالإمَام عَليه السلام))[22] ، نعم! ثمّ قبل هذين الرّجُلين ابن زيادٍ والسيّار ، فإنّ الرّواي عنهُما هُم محمّد بن القَاسم الاسترابادي ، وهكذا السّند إلىٰ الكِتاب عن الشّيخ الصّدوق ، قال : ((أخبرَنا أبوالحسَن محمّد بن القَاسم المفسّر الاسترَابَادي الخطيب. قال: حَدّثني أبو يَعقوب يُوسف بن محمّد بن زياد ، وأبو الحسن علي بن محمّد بن سيّار)) ، نعم! ومحمّد بن القَاسم الرّاوي عن مجهولَي الحَال هُو أيضاً ضعيفٌ ، قال ابن الغضَائريّ : ((محمّد بن القَاسم المفسّر الاسترآبادي : رَوىٰ عَنه أبو جَعفر بن بَابويه ، ضَعيفٌ كَذّاب ، روىٰ عنه تفسيراً يَرويه عَن رَجُلين مجهولَين ، أحدهما يعرف بيوسف بن محمد بن زياد ، والآخر علي بن محمّد بن يَسَار))[23] ، وقال الخُوئي يتكلّم عن محمّد بن القَاسم : ((وأمّا المتأخّرون فقَد ضَعّفه العَلاّمة ، والمُحقّق الدّاماد ، وغيرهما ، وَوثّقه جماعة آخَرُون علىٰ مَا نُسب إليهم ، والصّحِيح أنّ الرّجل مجهول الحال ، لم تَثبت وَثاقته ، ولا ضَعْفُه ، ورِواية الصّدوق عنه كثيراً لا تدل علىٰ وثاقته ، ولا سيّما إذا كانت الكثرة في غَير كِتاب الفقيه))[24] ، وقال الخُوئي أيضاً : ((وَعَلىٰ كلّ حَال فَالتّفسير المنسوب إلىٰ الإمام العَسكري عليه السلام برِوَايته لم يَثبت ، فإنّه رَوَاه عَن رَجُلين مجهولٌ حَالهما))[25] .

نعم! بهذا أكتفِي حول هذا الكِتاب ، وقد وقفتَ علىٰ الشّاهد من هذا الكِتاب علىٰ أصل المَبحث في خبر الاثني عشر ، فإنّه لم يرد فيه روايةٌ لخبر الاثني عشَر .

خامساً : كِتاب (فِرق الشّيعَة) للحسَن بن مُوسَىٰ النّوبَختي (ت٣١٠هـ) :

وهذَا الكِتاب من كُتب الإماميّة تبرُز أهميّته أنّه مُعاصرٌ لزمَن الإمَام الحَادي عشَر الحسَن بن عَلي العَسكري (ع) ، مُعاصرٌ لزمَن الغيبَة الصّغرىٰ ، ومُؤلّفه هُو الحسَن بن مُوسىٰ النّوبختي ، اتّفق الإماميّة علىٰ وثاقَته ، وقد أتيتُ به في القسم الأوّل لكُتب القرون الثّلاثة الأولَىٰ لمّا كانَ يتكلّم عن أهل هذه القُرون

---

[22] معجم رجال الحديث:١٥٧/١٣.
[23] رجال ابن الغضائري:٩٨.
[24] معجم رجال الحديث:١٦٣/١٨.
[25] معجم رجال الحديث:١٦٣/١٨.

أكثرُ وَجْهِه ، نعم! قال عن النّوبختي الشّيخ الطّوسي : ((مُتكلّمٌ ثقَة))[26] ، وقال النّجاشي : ((شَيخُنا المتكلِّم ،المبرّز عَلىٰ نُظرائه في زمَانه قَبل الثلاثمائة وبعدَها))[27] ، وقال العلاّمة الحلّي : ((مُتكلّم فَيلسُوف ، وكَانَ إماميّا ، حَسن الاعتقَاد ، ثَقَة))[28] ، نعم! ولم أقِفْ علىٰ تاريخ ولادتِه إلاّ أنّه يظهَر لي أنّه عاصَر الإمَام الحادي عشَر الحسن العَسكريّ (ع) المُتوفّىٰ سنَة (٢٦٠هـ) .

نعم! وهذا الكِتاب (فِرق الشّيعَة) ، ومُؤلّفه إماميّ ، قد اهتمّ بتدوين فِرق الشّيعَة ، وأقوالِها ، ومذاهبِها ، وعِلل المَباني التي تبنّتها من تلك المذاهب كأصولٍ لمذاهبِهَا ، فإنّه لا شكّ سيكون له دورٌ مَعرفي لتحديد هويّة خبَر الاثني عشَر كما تعتقدُ الشّيعَة الإماميّة ، وذلكَ أنّ منْ طالعَ كتاب (فِرق الشّيعَة) سيجدُ أنّه قد خلا من دفّتهِ إلىٰ دفّته عن ذكرِ خبَرَ الاثني عشَر إماماً بالعَدد، أو بالاسم والعَدد ، بل إنّ تأريخ فِرق الشّيعَة بعُموم لم يكُن لذلكَ النّص الاثني عشري أيّ تأثيرٍ فيه ، علىٰ أقوالِها واعتقاداتهَا ومُبرّراتها وَعِلَلهَا فيما تذهبُ إليه كما سنبينُ ذلك ، نعم! وذلكَ فيدلّ علىٰ أنّ خَبر الاثني عشَر إلىٰ القرن الثّالث إلىٰ أوائل القَرن الرّابع لم يكُن له حُضورٌ داخل البيت الإماميّ ، وإنّما هُو مُستندٌ لاحِقٌ أتَىٰ به المُصنفّون المُتأخّرون ، وذلكَ أنّ كتاب (فِرق الشّيعَة) قد تكلّم عن بدايَة التشيّع من زمَن رسول الله (ص) ، إلىٰ مَا بعدَ زمَن الإمَام الحسن بن عَلي العَسكري (ع) ، وذكرَ الفِرَق التي انحرفَت عن التشيّع الصّحيح حسب رأيِه ، كما ذكرَ الفرقَة التي بقيَت علىٰ التشيّع الصّحيح أيضاً حسبَ رأيه وما يتبنّاه ، وهُنا سنستعرضُ مع البَاحث أربعةً وثلاثين وقفة تُساهمُ في تَحديد التأريخ الرّوائي لخبَرَ الاثني عشَر داخل البيت الإماميّ ، وأنّ ذلكَ الوجود الحقيقي لذلك النّص داخل البيت والسّلف الإماميّ لم يكُن موجوداً حتّىٰ أوائل القرن الرّابع الهجري (محلّ وتأريخ التدرّج البَحثي هُنا وسنستعرضُ مَا بعدَه) ، نعم! وهذه الوقفَات سنستعرضُ فيها حكايَة النّوبختي لبداية التشيّع حتّىٰ ما بعدَ موت الإمَام الحسن العسكريّ ، ونحثّ علىٰ تأمّل عِلل تبنّي الشّيعَة لأقوالِها واعتقاداتها هَل كان النصّ علىٰ الاثني عشر أمْ غيرهُ ؟!. فمن تلك الوقفَات :

[26] رجال الشيخ الطوسي:٤٢٠.
[27] معجم رجال الحديث:١٥٤/٦.
[28] خلاصة الأقوال:١٠٠

الوقفَة الأولى : قال النّوبختي : ((فَأوّل الفِرق الشّيعَة ، وَهي فِرقَة عَلي بن أبي طَالب عَليه السّلام المُسَمَّوْن شِيعَة عَلي في زمَان النّبي (ص) وبعدَه، مَعروفون بانقطاعِهم إليه والقَول بإمَامَته. مِنهُم المقدَاد بن الأسود الكِندي ، وسَلمان الفَارسي ، وأبو ذَرّ جُندب بن جنادة الغفاري ، وعَمّار بن يَاسر المذحجي وغَيرهم ممن وافَقت مَودّته مَودّة علي عليه السلام، وهُم أوّل مَنْ تشيّع مِن هَذه الأمّة ،...، فَلما قَبضَ الله عَزّ وجلّ نَبيّه (ص) افترقَت فِرقَة الشّيعة ثَلاثُ فِرق))[29].

تَعليق : وهذا تقولُ به كلّ طَوائف الشّيعَة ، ثمّ سيتكلّم النّوبختي عن أوّل فرق الشّيعَة وهي التي سنذكُرها ونخصّصها بالذّكر في هذا الكِتاب ، وهي فرقَة الإماميّة .

الوقفَة الثانيَة : قال النّوبختي : ((فِرقَة مِنهُم، قَالت: إنّ عَليّا عَليه السّلام إمَامٌ مُفتَرَض الطّاعة بَعد رسول الله (ص) ، وَاجِبُ عَلى النّاس القَبُول مِنه والأَخذ ، ....، وَقَالُوا إنّه لا بدّ مَع ذَلك مِنْ أنْ يَقُوم مَقَامه بَعده **رَجُلٌ مِنْ وَلده مِن وَلد فاطمَة بنت محمّد عليهم السلام** مَعصومٌ مِنَ الذّنوب طَاهِرٌ مِنَ العُيوب تَقيّ نَقيّ مَأمونٌ رَضيٌّ مُبرّأ مِنَ الآفات والعَاهَات في كلّ مِن الدّين والنَسب والمولد يُؤمَن مِنه العَمد والخطَأ والزّلَل **مَنصوصٌ عَليه مِنَ الإمَام الذي قَبلَه ، مُشار إليه بعينِه وَاسمِه**، الموالي لَه نَاجٍ والمُعَادِي لَه كَافرٌ هَالك))[30].

تَعليق : وهذا القولُ الأوّل في أمير المُؤمنين (ع) تقولُ به جميعُ الشّيعَة وهُو أنّه (ع) إمَام مُفترضُ الطّاعة ، وتأمّل كيفَ أنّ النّوبختي جعلَ المِعيار والعلامَة في معرفَة الإمَام بعدَ الإمَام ، فتجدُه يقول : ((**مَنصوصٌ عَليه مِنَ الإمَام الذي قَبلَه**)) ، فالنصّ من الإمَام السّابق إلى الإمَام اللاحق أو الوصيّة هي طريقُ مَعرفَة الأمّة للإمَام ، فلَم يذكُر النّوبخَتي أنّ طريقَ معرفَة الإمامَ ، أو أنّ طريقَ الإمامَة لهذه الفِرقَة هي النصّ على الاثني عشَرَ ، فُلانٌ ، بعد فُلانٍ ، بعد فُلانٍ ، إلى الثّاني عشَر ، وقولُه : ((**مُشار إليه بعينِه وَاسمِه**)) ، أيّ أنّ النّص والوصيّة من الإمَام السّابق لا تكونُ بالتّعريضِ ، أو العلامَة ، بل تكونُ بالنصّ على اللاحقِ باسمِه وعينِه ، فالباقِر يُوصي إلى جَعفر بن محمّد بن عَلي المَعلومُ حالَ الوصيّة بالاسم والعَين بأنّه جعفرٌ المقصودُ بالوصيّة دونَ غيره ، فلا يُقال ابني الطّويل ، أو الأوسَط ، أو أمثالها ، نعم! ومصنّفات الإماميّة الحديثيّة

---

[29] فرق الشيعة:٢٨.
[30] فرق الشيعة:٢٩.

فيها روايات كثيرَة جدّاً عن جَهْل سلف الإماميّة بأئمّتهم بعدَ أئمّتهم إلاّ بعد معرفَة وصيّة السّابق إلىٰ اللاحقِ ، فهذا يتوافَق مع ما حكَاه النّبوختي هُنا من طريقٍ للإمامَة عندَ فرقَة الإماميّة ، وسيأتي من كَلام النّوبختي وهُو يتكلّم عن الفَرق التي نجمَتْ بعد موَت كلّ إمامٍ من أئمّة الإماميّة ما يجعُلك تقطَع علىٰ أنّه لم يكُن لسلف الإماميّة معرفَة بخبر الاثني عشَر ، لا بالعَددْ ، ولا بالعدَد والاسمْ ، نعم! إذْ لا يَنبغي أن يُهمِل النّوبختي هذا الأصل وهذا الطّريق وهذا الدّليل من حال فرقَة الإماميّة وهُو يتكلّم عنهُم لو أنّه كانَ حاضراً معلوماً له ، أو معلوماً من واقع ما قبلَ القرن الرّابع داخل البيت الشّيعي بعُموم ، والبيت الإماميّ علىٰ وجه الخُصوص ، فهذا يدلّنا علىٰ أنّ التّأريخ الرّوائي لخبَر الاثني عشَر من كُتب الإماميّة هُو متأخّر عن زمَن النّوبختي ، وما قبلَه إلىٰ زمَن رسول الله (ص) .

الوقفَة الثّالثة : قال النّوبختي : ((وأمّا الشّيعَة العَلويّة الذين قَالوا بفَرض الإمَامة لعَلي بن أبي طالب عليه السلام من الله ومِن رَسُوله (ص) فإنّهم ثَبَتُوا عَلىٰ إمَامَته ، ثمّ إمَامَة الحسَن مِنْ بَعدِه ، ثمّ إمَامة الحسين بعد الحسَن، ثمّ افترَقُوا بَعد قَتل الحُسين عليه السلام فِرَقاً))[٣١].

تَعليق : وهُنا ذكرَ النّوبختي ، أصناف الفِرق في حياة أمير المُؤمنين (ع) ، وبعد موتِه (ع) ، إلىٰ أن ذكرَ في كلامِه المُقتَبس الفرقَة التي قالَت بإمَامة الإمَام الحَسن بن علي بعد أبيه عليهما السّلام ، ثمّ إمامَة الحُسين بن عَلي بعد أخيه عليهم السّلام ، وهذا قولُ الزيديّة والإماميّة ، ثمّ سيذكُر النّوبختي أقوال الفِرق بعد مقتل الإمَام الحُسين بن عَلي (ع) ، وسنذكُر ما يخصّ الفرقَة الإماميّة محِور البَحث ، وسنركّز علىٰ جانب كيفيّة وآليّة انتقَال الإمامَة ، ومَعرفَة الإمام بعدَ الإمامْ ، وقد ذكرنَا لكَ قريباً في الوقفَة الثّانية أنّ طريقَ الإمامَة عندَ سلَف الإماميّة هُو النّص والوصيّة من الإمَام السّابق إلىٰ اللاحق ، فقطْ .

الوقفَة الرّابعَة : قال النّوبختي : ((فَنزلَت فِرقَة إلىٰ القَول بإمَامة عَلي بن الحسين ، وكَان يُكنىٰ بأبي محمد ويكنىٰ بأبي بَكْر وهِي كنيته الغالبة عَليه ، فَلم تزل مُقيمَةً عَلىٰ إمامته حتىٰ توفي بالمدينة))[٣٢].

---

[٣١] فرق الشيعة:٦٩.
[٣٢] فرق الشيعة:٦٩.

تَعليق : يَعني أنّ وجه إمامتِه عندَ هذه الفرقَة هُو الوصيّة والنّص من الإمَام الحُسين السّبط (ع) ، إلىٰ ابنِه عَلي بن الحُسين (ع) ، وإلىٰ هُنا لم يَذكُر النّوبختي النّص عن رسول الله (ص) ، خبر الاثني عشَر ، ثمّ ذكرَ فِرقاً وأصنافاً من فِرق الشّيعَة .

[النصّ علىٰ الاثني عشر في واقعِ سلف الإماميّة بعدَ الإمَام السجّاد (ع)]

الوقفَة الخامسَة : قال النّوبختي : ((وَأمّا الذين أثبَتوا الإمَامة لعلي بن أبي طالب ، ثمّ للحَسن ، ثمّ للحُسين، ثمّ لعَلي بن الحسين عليه السلام ، ثمّ نَزلوا إلىٰ القول بإمَامة أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين باقر العِلْم فَأقاموا علىٰ إمَامته إلىٰ أن **توفي غَير نَفر يَسير مِنهُم فإنّهم سَمِعُوا رَجُلاً مِنهُم يُقال لَه عُمر بن ريَاح** زعم أنّه سَأل أبا جَعفَر عَن مَسألة فَأجابه فيها بِجَواب ، ثمّ عَاد إليه في عَام آخَر ، فَسأله عَن تلك المسألة بِعَينها فَأجابه فيها بخِلاف الجواب الأوّل ، فَقال لأبي جَعفَر: هَذا خِلاف مَا أجَبْتني في هَذه المسألة العام الماضي، فقال له: إنّ جَوابنا ربّما خَرجَ عَلىٰ وَجه التقيّة. فَشكّكَ في أمره وإمَامَته فَلقي رَجُلاً مِن أصحَاب أبي جَعفر يُقال له محمّد بن قيس ، فقال له: إني سَألت أبا جعفر عَن مَسألة ، فَأجابني فيها بجواب ، ثمّ سَألته عنها في عَام آخر فَأجابني فيها بخلاف جَوابه الأوّل!. فَقُلتُ لَه: لِمَ فَعلت ذَلك؟!. فَقال: فَعلته للتقيّة ، وقَد عَلِم الله أني مَا سَألته عنها إلاّ وأنَا صَحيحُ العَزم علىٰ التديّن بما يُفتيني به وقَبوله والعَمَل به فَلا وَجه لاتّقَائِه إيّاي وهَذه حالي، فقال له محمد بن قيس: فلعلّه حَضرَك مَنِ اتّقَاه؟ فقال: ما حضَر مجلسه في وَاحِدة مِنَ المسألتين غَيري ، لا ولكنّ جَوابيه جميعاً خَرجاً عَلىٰ وجه التّبخيت ولم يحفظ ما أجابَ به في العَام الماضي فَيُجيب بمثله. فرجَعَ عَن إمامته ، وقال: لا يكون إمَاماً مَن يُفتي بالباطل علىٰ شيء بوجه مِن الوُجوه ولا في حَالٍ مِنَ الأحْوَال ، ولا يكون إمَاماً مَن يُفتي تقيّة بغير مَا يجب عند الله ولا مَنْ يُرخي سِترَه ويُغلِقُ بَابَه ، ولا يَسَع الإمام إلا الخُروج والأمر بالمَعروف والنّهي عَن المُنكَر، فمال بسببه إلىٰ قول البتريّة ، ومَال مَعه نَفرٌ يَسير. وَبقي سَائر أصحَاب أبي جعفر عليه السلام علىٰ القَول بإمَامَته حَتىٰ تُوفي))[٣٣].

تَعليق : وهُنا انظُر كيفَ افترقَت جماعَة قليلَة في حياة الإمَام الباقر (ع) عن إمامتِه وذهبَت إلىٰ مذهب البتريّة حسب قول النّوبختي، لا شكّ أنّ النّص علىٰ الاثني عشَر عن رسول الله (ص) كانَ غائباً عنهُم ،

[٣٣] فرق الشيعة:٧٣.

غير معلومٍ لهُمْ ، لذلكَ قام عمر بن رياح يختبرُ ويشكّ ويُحلّلّ !. لا بَأسّ قد يكونُ ذلكَ عناداً من عُمر بن رياح وأصحابِه ، فَهلْ تكرّر ذلكَ الجَهل بمضمون النّص علىٰ الاثني عشَر في معرفَة الأئمّة معرفَة قطعيّة مُتواترَة بالخَبَر عن رسول الله (ص) ، انظُر قول النّوبختي في الوقفَة السّادسَة الآتيَة .

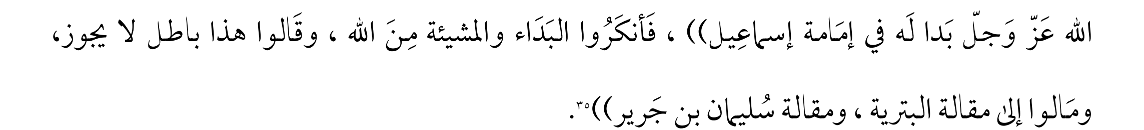
[النصّ علىٰ الاثني عشر في واقعِ سلف الإماميّة بعدَ الإمَام البَاقر (ع)]

الوقفَة السّادسَة : قال النّوبختي : ((فَلما تُوفّي أبو جَعفر عَليه السلام ، **افترقَت أصحَابُه فِرْقَتين**: فِرقَة مِنهُما قَالت بإمَامة محمّد بن عَبد الله بن الحسَن بن الحسَن بن علي بن أبي طالب الخارج بالمدينَة المقتول بها، وَزعموا أنّه القائم وأنّه الإمام المهدي وأنكروا أنّه قُتل وَقَالوا إنّه حي لم يَمُت ،...، وأمّا الفِرقة الأخرَىٰ مِنْ أصحَاب أبي جَعفَر محمّد بن عَلي ، فنزلت إلىٰ القول بإمامة أبي عَبد الله جَعفر بن محمد))[٣٤].

تَعليق : وهُنا انظُر كيفَ انقسمَ أصحابُ الإمَام البَاقر (ع) إلىٰ فِرقَتين ، واحدَةٌ مع الإمَام النّفس الزكيّة محمّد بن عبدالله بن الحسَن (ع) ، والثّانيَة معَ الإمَام الصّادق جعفر بن محمّد (ع) ، تجدُ أنّ واقعَ تلك الحِقبَة لا يُخبرُ عن نُصوصٍ اثني عشريّة تنصّ علىٰ الأئمّة واحِداً بعد واحِد من زمَن رسول الله (ص) ، بالأسمَاء والأعدَاد ، بل إنّ البعض يدّعي تواتُر ذلكَ لسلف الإماميّة في أزمانِ الأئمّة!. وإلاّ لو كانَ خبر العَدد لوحِده حاضراً بين سلفِ الإماميّة لَمَا ذهبَت الفرقَة الأولىٰ من أصحاب الباقر (ع) إلىٰ الوقفِ علىٰ النّفس الزكيّة الإمَام محمد بن عبدالله بن الحسَن (ع) وأنّه المَهدي ، وأنّه حيّ لم يمُتْ، فأينَ بقيّة سلسلَة العَدد اثني عشَر؟!. نعم! وسيأتي لهذا المَعنىٰ تَفنيدٌ فيما سننقُله عن النّوبختي قريباً إن شَاء الله ، وهُو يحكي عن فِرق الشّيعَة في حياة الإمَام الصّادق جَعفر بن محمّد (ع) ، وما بعدَها .

الوقفَة السّابعَة : قال النّوبختي : ((وأمّا الفِرقَة الأخرىٰ مِنْ أصحَاب أبي جعفر محمد بن علي ، فنزَلت إلىٰ القول بإمامة أبي عبد الله جَعفَر بن محمّد، فَلم تَزل ثَابتَة عَلىٰ إمَامَته أيّام حَيَاتِه **غَير نَفر مِنهُم يَسير، فَإنهم لما أشَار جَعفر بن محمّد إلىٰ إمامة ابنه إسمَاعيل ، ثمّ مَات** إسماعيل في حيَاة أبيه ، رَجَعُوا عن إمامة جعفر وقالوا كَذَبَنا ولم يَكُن إماماً لأنّ الإمَام لا يَكذب ولا يَقُول مَا لا يكون، وحَكَوا عَن جَعفر أنّه ، قال: ((إنّ

[٣٤] فرق الشيعة:٧٤.


الله عَزّ وَجلّ بَدا لَه في إمَامة إسماعِيل)) ، فَأنكَرُوا البَدَاء والمشيئة مِنَ الله ، وقَالوا هذا باطل لا يجوز، ومَالوا إلىٰ مقالة البترية ، ومقالة سُليمان بن جَرير))[٣٥].

تَعليق : وهُنا انظُر كيفَ رجعَ أولئكَ النّفر من أصحاب الإمَام الصّادق (ع) ، وكأنّهم لم يعلمُوا نصّاً اثني عشريّاً مُلزماً من رسول الله (ص) في الإمَامِ فيلتزمُوه ، ثمّ انظُر كيفَ نصّ وأشَار الإمَام جَعفر بن محمّد (ع) علىٰ ابنه إسماعيل من بعدِه ، تجِدُ أنّه لا يوَجد نصّ في ذلك الزّمان في الاثني عشر ، أو خَبرٌ يَحكي اثني عشر إماماً بأسمائِهم وأعدادهِمّ ، لأنّه إن كانَ ذلكَ النّص مَوجوداً بالعَدد والاسم عن رسول الله (ص) مرويّاً عندَ سلفَ الإماميّة معلوماً لهُم ، بل معلومٌ للإمام الصّادق (ع) نفسه ، فسيكون الإمَام علىٰ لسَان الرّسول (ص) هُو موسَىٰ بن جَعفر (ع) ، فكيفَ يُشيرُ وينصّ الإمَام الصّادق (ع) علىٰ ابنه إسماعيل بالإمامَة من بعدِه ؟!. ذلكَ يُقوّي ما ذكرَه النّوبختي في أوّل حكايتِه لقول الإماميّة في الوقفَة الثّانية من أنّ طريق الإمامَة هو نصّ السّابق إلىٰ اللاحق ، فمعرفَة سلفُ الإماميّة أو شيعَة الصّادق (ع) للإمَام بعدَه كانَ عن طريق الوصيّة لا النّص علىٰ الاثني عشَرّ ، لذلكَ سلّمت تلكَ الجماعَة من أصحاب الصّادق (ع) بنصّ وإشارَة الصّادق (ع) إلىٰ ابنه إسماعيل بالإمامَة ، فذلك الطّريق عندَهم في ذلكَ الزّمان هُو طريقُ تثبيتُ الإمامَة الوَحيد ، أعني الوصيّة والنّص من السّابق إلىٰ اللاحق ، دوناً عن تلك النّصوص الاثني عشريّة المُتسلسلَة بالأعَداد الأسمَاء ، نعم! فلمّا مات إسماعيل (ع) قبل والدِه ، اشتكَل ذلك علىٰ تلكَ الجماعَة ، واعتبروا أنّ الإمَام الصّادق (ع) قد كَذَبَهم كما أخبرَ النّوبختي ، فردّ عليهِم الطّرف الذي ظلّ مُتمسّكاً بإمامَة الصّادق (ع) : ((وحَكَوا عَن جَعفر أنّه ، قال: ((إنّ الله عَزّ وَجلّ بَدا لَه في إمَامة إسماعِيل)) ، نعم! ولم يقتنعٌ أولئكَ النّفر أو تلكَ الجماعَة القليلَة بهذا العُذر وتلكَ الرّواية ((فَأنكَرُوا البَدَاء والمشيئة مِنَ الله ، وقَالوا هذا باطل لا يجوز)) ، ولَعمري أنّ هذا القول في البَداء في إمامَة إسماعيل بن جَعفر ، ثمّ يبدو لله تعالىٰ ما خفي عن النّاس ، فكانَت الإمامَة في مُوسىٰ أخيه ، أكبَر ناقضٍ لوجودِ النّص علىٰ الاثني عشَر من أساسِه ، إذ من المُفترض وكَما تروي الإماميّة وتَحتجّ أنّ خبر الاثني عشَر بالاسم والعَدد مُتواترٌ عن رسول الله (ص) ، أو مَعلومٌ للشّيعَة خواصّهم ، فيكونُ اسمُ موسَىٰ مزبورٌ في زَمن

---

[٣٥] فرق الشيعة:٧٦.

السّجاد والبَاقر يروونه لخواصّهم ، ووجه الرّواية في مسانيد الإماميّة كما في كفاية الأثَر فعن غير الخواصّ أيضاً ، نعم! ثمّ بعدَ ذلك يُشيرُ وينصّ الإمَام الصّادق بالإمامَة إلى ابنِه إسماعيل ، ثمّ يَبدو لله تعالى في إمامَة إسماعيل ، فيكون الإمَام هُو موسَىٰ بن جَعفر (ع) ، ثمّ يُقال بعد هذا كلّه النّص على مُوسَىٰ مرويّ قبلَ الصّادق (ع) ، عن طرق الصّحابَة وكبار التّابعين عن رسول الله (ص) ، وفي هذا فليُعمِل الباحث نظرَه ، فإنّما هُو يُؤيّد قولَنا أنّ النصّ على الاثني عشَر بأسمائِهم وأعدادِهم إنّما هُو مُختلقٌ في القرن الرّابع الهجريّ بعد عصر الغيبَة ، **ثمّ يؤيّد قولَنا** : أنّ طريقَ معرفَة الإمَام بعد الإمَام عند سلف الإماميّة إنّما هو الوصيّة والإشارَة والنّص من السّابق إلى اللاحقّ ، فأمّا أن يكون طريقُ المعرفَة نصّ على اثني عشَر معلومَةٌ أسماؤُهم وأعدَادُهم فلا ، وهذا الكِتاب يدلّ عَليه ، والكُتب السّابقَة التي ذكرنَاها في تأريخ رواية خبر الاثني عشَر تدلّ على ذلك. نعم! **وفائدَة** ، تأمّل أخي البَاحث أنّ موضوع البَدا هُو إمامَة إسماعيل ، لا مَوته كما قد يُرقّع ذلك ويُلفّقه بعض الإماميّة ، والله المُستعَان ، إذِ البدَا حادثٌ في زمَن الإمام الصّادق (ع) لا قبلَه ، فإن كان من نصوصٍ مُتسلسلةً عن رسول الله (ص) قبلَه فمن المُفترض أن تكون باسم إسماعيل بَعدَ جَعفر ، ثمّ يُبعَث رسول الله (ص) في زَمن جَعفر وجميع الصّحابَة والرّواة السّابقون!! ليُحدّثوا بنصّ جَديدٍ بعد البَداء فيه موسَىٰ بعد جَعفر ، والله المُستعَان !.

[النصّ على الاثني عشر في واقعِ سلف الإماميّة بعدَ الإمَام الصّادق (ع)]

الوقفَة الثّامنة : قال النّوبختي : ((فلما تُوفّي أبو عَبد الله جعفر بن محمّد **افترقت شيعته بعدَه ستّ فِرَق** ، .... ، فِفرقَة مِنها قَالت: إنّ جَعفَر بن محمّد **حَيّ لم يَمُت ولا يَمُوت حتىٰ يَظهر وَيلي أمرَ النّاس وإنّه هُو المهدي،** وزعموا أنهم رَووا عنه أنه قال: إنْ رَأيتُم رَأسي قَد أهوَىٰ عَليكُم مِن جَبل فَلا تُصدّقوه فإني أنا صَاحِبكُم، وأنّه قال لهم: إنْ جَاءكم مَن يخبركم عَنّي أنّه مَرّضَني ، وَغسَّلني ، وكَفّنَني ، فَلا تصدقوه فَإني صَاحبكُم صَاحِب السّيف. وهَذه الفِرقَة تُسمّىٰ النّاووسية ، وَسُمِّيَت بذلك لرئيس لهم من أهل البصرة يقال له فلان بن فلان النّاووس))[٣٦].

[٣٦] فرق الشيعة:٧٧.

تَعليق : وهُنا انظُر كيفَ اختلفَت الفرقَة الواحدَة إلى ستّ فِرقٍ!. فذلك علامَة عَدم وجود خَبر الاثني عشَر في ذلكَ الزّمن ، نعم! ثمّ انظُر هذه النّاووسيّة كيفَ وقفَت على الإمَام الصّادق (ع) وهُو الإمام السّادس ، فتجدُ أنّه لا مِصداق لخبَر الاثني عشَر بالعَدد ، أو بالعَدد والاسمّ ، بل إن قُدّر لوجودِ خَبرٍ فسيكونُ ستّةً!. والمِنهاج حسبَ قول النّوبختي في الوقفَة الثّانية إنّما هُو نصٌّ من سابقٍ إلى لاحقٍ فقَطْ هذه الطّريقُ ولا غيرُها من الشّرعْ .

الوقفَة التّاسعَة : قال النّوبختي : ((وَفِرقَة زَعمَت **أنّ الإمَام بَعد جعفر بن محمّد ابنه إسماعيل بن جَعفر، وأنكَرت مَوت إسماعيل في حياة أبيه** وَقَالوا كَان ذلك على جهَة التّلبيس مِنْ أبيه على النّاس لأنّه خَافَ فَغيَّبَه عَنهُم. **وَزعمُوا أنّ إسمَاعيل لا يَمُوت حتى يَملك الأرض يَقوم بأمر النّاس وأنّه هُو القَائم لأنّ أبَاه أشار إليه بالإمَامة بَعده** وَقَلّدَهُم ذَلك لَه وأخبرَهُم أنّه صَاحبه والإمَام لا يقول إلا الحقّ، فَلما ظهر موته عَلِمنَا أنّه قَد صَدقَ وأنّه القائم وأنّه لم يَمُت. وهذه الفرقة هي الإسماعيلية الخالصة))[٣٧].

تَعليق : وهُنا انظُر كيفَ أنّ علّة قولِ الإسماعيليّة الخالصَة بإمامَة إسماعيل وأنه حيّ وأنّه المَهدي القَائم ، هُو : ((**لأنّ أبَاه أشار إليه بالإمَامة بَعده**)) ، فهذا يدلّ على أنّه لا خَبر على الاثني عشر في ذلكَ الزّمان ، وإنّما وصيّة ونصّ ، إن صحّت أصلاً ، لأنّنا نُنكر هذا كلّه على أخيار بني الحُسين وإنّما هُو منحولٌ عليهِمْ.

الوقفَة العاشَرة : قال النّوبختي : ((وَفِرقَة ثَالثة زعمَت أنّ الإمَام بَعد جَعفر بن محمّد ، محمّد بن إسمَاعيل بن جعفَر وأمّه أم ولد، وقَالوا إنّ الأمْر كَان لإسماعيل في حياة أبيه ، **فلما تُوفي قَبل أبيه جَعل جعفر بن محمد الأمْر لمحمّد بن إسمَاعيل وكَان الحقّ لَه** ، ولا يجوز غير ذلك لأنّها لا تنتقل مِنْ أخ إلى أخ بَعد الحسن والحسين عليهما السّلام ، ولا تكون إلاّ في الأعقَاب، ولم يَكُن لأخوَيّ إسماعيل ، عبد الله وموسى في الإمامة حَق كما لم يَكُن لمحمّد بن الحنفية حَقّ مَع علي بن الحسين. وأصحَاب هَذَا القول يُسمّون المُبَاركيّة بِرَئيس لهم كانَ يُسمّى المُبَارك مَولى إسماعيل بن جَعفَر))[٣٨].

[٣٧] فرق الشيعة:٧٧.
[٣٨] فرق الشيعة:٧٨.

تَعليق : وهُنا انظُر كيفَ تعاطَت المُباركيّة واحتجّت لقولِها ، تجدُ أنّ تلكَ الحِقبَة لم يكُن يُعلم فيها خبرٌ عن الاثني عشر ، الإسماعيليّة الخالصَة في الوقفَة التّاسعَة جعلوا الإمامَة في إسماعيل لأجل وصيّة أبيه ، ثمّ احتجّ عليهِم من قالَ بإمامَة مُوسَى بخبَر البدَاء ، ثمّ هُنا المُباركيّة يحتجّون على إمامَة محمّد بن إسماعيل بقولهِم : ((جَعل جعفر بن محمد الأمْر لمحمّد بن إسمَاعيل وكَان الحقّ لَه)) ، ثمّ يحتجّون على مُخالفيهم بأنّ الإمامَة في الأعقَاب ، وأنّ الإمامة لا تعودُ في الإخوَة بعد الحسنين عليهما السّلام ، وهُنا تأمّل أنّ ذلك التأريخ الزمني كان خالياً من خبر الاثني عشر عند سلف الإماميّة في اختلافِهم واحتجاجهِم وإيمانِهم ، وإنّما الطّريق وصيّةٌ من سابقٍ إلى لاحقٍ ، ثمّ يختلفونَ حَول ذلكَ!.

الوقفَة الحاديَة عشر : قال النّوبختي : ((وَقَالت الفِرقَة الرّابعَة مِنْ أصحَاب أبي عَبد الله جَعفر بن محمّد إن الإمَام بعد جَعفر بن محمّد ابنه محمّد بن جَعفر ، وأمّه أم وَلد يُقال لها حميدة ، وَهُو ومُوسى وإسحاق بنو جعفر بن محمد لأم واحدة، وذلك أنّ بَعضهم رَوى لهم أنّ محمّد بن جَعفر دخلَ عَلى أبيه جَعفر يوماً وَهُو صَبي صَغير ، فَعدا إليه فكَبَا في قَمِيصه وَوقع لحرّ وَجهه ، فَقام إليه جَعفر وَقبَّلَه وَمَسح التّراب عَن وَجهِه وَوضعَه على صَدرِه وقال: سَمعت أبي يَقول: ((إذا وُلِدَ لَك وَلد يُشبهني فَسمِّه بِاسمِي ، فَهُو شَبيهِي وشَبيه رسول الله (ص) وعَلى سنّته)). **فَجعَل هَؤلاء الإمَامة في محمد بن جَعفَر** ، وَولدِه مِن بَعده ، وهذه الفرقة تُسمى السّمطية تُنسب إلى رئيس لهم يُقال له يحيى بن أبي السّميط))[٣٩].

تَعليق : وهُنا انظُر كيفَ تعاطَت السمطيّة واحتجّت بذلكَ الخَبر عن الإمام الصّادق (ع) في ابنه محمّد بن جَعفر (ع) ، يظَهر أنّهم تعامَلوا مَعه على أنّه نصّ ووصيّة وإشارَة من الصّادق (ع) إلى ابنِه محمّد ، وهذا أيضاً يُدلّل على عدَم وجود خبرٍ على الاثني عشر في ذلك الوَقتِ ، وإلاّ فَهُو يُغني عن تتبّع الإشَارات والنّصوص والوصايَا .

الوقفَة الثّانية عشر : قال النّوبختي : ((والفِرقَة الخَامِسَة مِنهُم قَالت الإمَامة بَعد جَعفر في ابنه عبد الله بن جعفَر الأفطح، وذلك أنّه كَان عِند مُضيّ جَعفَر أكبَر وَلده سِنّاً وجَلَس مجلسَ أبيه **وادّعَى الإمَامَة وَوصيّة أبيه ، واعتلّوا بحَديثٍ يَروونه عن أبي عبد الله جَعفر بن محمّد أنّه قَال: ((الإمَامة في الأكبر مِن وَلد الإمَام))**

---

[٣٩] فرق الشيعة:٨٣.

، فمَال إلىٰ عَبد الله والقَول بإمامته **جُلّ مَنْ قَال بإمَامَة أبيه جَعفَر بن محمّد غَير نَفرٍ يَسير عَرَفُوا الحقّ فامْتحَنوا عَبد الله بمَسائل في الحلال والحرام** مِنَ الصّلاة والزّكَاة وَغير ذلك فلم يجدُوا عِنده عِلماً، وَهَذه الفِرقَة القَائلة بإمَامَة عَبد الله بن جَعفَر هِي الفَطحيّة وَسُمُّوا بذلِكَ لأنّ عَبد الله كَانَ أفْطَحَ الرّأسْ، وقَال بعضهم: كَان أفطَحَ الرِّجلَين، وقَال بعض الرّواة نُسبوا إلىٰ رئيسٍ لهم مِن أهل الكُوفة يُقَال لَه عَبد الله بن فُطيح. **ومالَ إلىٰ هذه الفِرقة جُلّ مَشايخ الشِّيعَة وفُقَهَائهَا وَلم يَشكّوا في أنَّ الإمَامَة في عَبد الله بن جعفر وفي وَلده مِنْ بَعدِه** فمَاتَ عَبد الله ولم يُخلِّف ذَكراً فَرجَع عَامّة الفَطحيّة عَن القَول بإمَامَته سِوىٰ قَليلٍ مِنهُم إلىٰ القَول بإمامة مَوسىٰ بن جعفر، وقَدْ كَانَ رَجَعَ جَماعة مِنهُم في حيَاة عَبد الله إلىٰ مُوسَىٰ بن جَعفَر ثمّ رَجَع عَامّتهُم بَعد وفَاتِه عَن القَول بِه ، وَبقي بَعضهم علىٰ القول بإمَامَته ، ثمّ إمَامة مُوسىٰ بن جعفر مِنْ بَعده. وعَاش عَبد الله بن جعفر بعد أبيه سَبعين يوماً أو نَحْوها))[40].

تَعليق : وهُنا انظُر تجِدْ أنّ غيابَ الخَبَر الاثني عشريّ واضحاً جليّاً في أهل ذلكَ الزّمان فُقهاءً وعامّةً ، جلّ سَلف الإماميّة ليسَ أقلّهم ، فُقهاؤهُم ليسَ فقَط عامّتهم! . فتأمّل **أوّلاً** : كيفَ أنّ طريقَ إمامَة عَبدالله هُو الوصيّة من أبيهً من قول النّوبختي : ((**وادّعَىٰ الإمَامَة وَوصيّة أبيه**)) . وتأمّل **ثانياً**: حُجّة أصحابِه الفطحيّة لتثبيتِ إمامتِه تجدهُم قد : ((**اعتلّوا بحَديثٍ يَروونه عن أبي عبد الله جَعفر بن محمّد أنّه قَال: ((الإمَامة في الأكبر مِن وَلد الإمَام))** ، فأينَ خبرُ الاثني عشَر عَنْ هَؤلاء ؟!. فكيفَ لو كانَ هَؤلاء هُم كما يقول النّوبختي : ((**جُلّ مَشايخ الشِّيعَة وفُقَهَائهَا**)) ، بل إنّهم كمَا يقول النّوبختي أيضاً : ((**لم يَشكّوا في أنَّ الإمَامَة في عَبد الله بن جعفر وفي وَلده مِنْ بَعدِه**)) ، كلّ هذا يجعَل خبر الاثني عشَر بالاسم والعَدد غير موجودٍ ولا خانَة له عندَ سلف الإماميّة في ذلكَ الزّمان ، وأنّه مُختلقٌ بعد اكتمال السّلسلَة الاثني عشريّة في زمَن الغيبَة في القرن الرّابع الهجري وما بعدَه ، كما مرّ معَك وسيأتي من الأدلّة والشّواهد التي تحكي واقِعَ الحَال إن شَاء الله ، فأولئك الفُقهاء وجلّ أصحَاب الصّادق (ع) قد ذَهبوا إلىٰ خلاف مُقتضىٰ النّص المَروي والمُدّعىٰ تواتُره عن رسول الله (ص) ، وتلكَ الطّبقَة في الرّواية مِن فُقهاء وخُلّص الإماميّة لا يعرفونَ عنه شيئاً وأنّه قد جَاء فيه اسمُ موسىٰ الكَاظم بعد جَعفر الصّادقْ ، ثمّ يُقال مُتواترٌ وثمرَة التّواتُر

[40] فرق الشيعة:٨٤.

إفادَة العلمْ ، وشرطُه رواية الجَمْع عن الجَمْع! ، وهذا الحَال كما يحكيه النّوبختي يُخبرُ أنّ الجَمْعَ في عهدَ الصّادق (ع) أحَد طبقَات الرّواية كانُوا على غير عِلمٍ به وأنّهم على إمامَةِ رجُلٍ ليس هُو من جُملَة المنصوص عليهِم في خبر الاثني عشَرْ ، بل إنّ جُلّهم وفُقهاءَهم كانُوا على خلاف الوصيّة التي تُصحّحها الإماميّة عن إمامِهِم الصّادق (ع) في موسَىٰ بن جَعفر (ع) ، حتّىٰ جَعلوها في عَبدالله بن جَعفر (ع) ، الحاصلُ أنّك لا شكّ وأنتَ مُنصفٌ إن شَاء الله لن تخرُج من هذه السّطور إلاّ وقد حرّرت نظرَك ومنهجيّتَك من رقّ وأوهام الرّوايات الكثيرَة في مُصنّفات مُتأخّري الإماميّة في خبر الاثني عشَر التي يُخالفُها واقعُهم المَعرفيّ بأولئك الأئمّة . **نعم!** وقد يُقال بأنّ أولئك النّفر اليسير الذين حكاهُم النّوبختي هُم أهل معرفَة بموسَىٰ بن جَعفر عن طريق خبر الاثني عشَر ، وهذا لا يُوجَد مَا يدلّ عَليه من كِتاب (فرق الشّيعَة) موضوع هذا المَبحث من هذا الكِتاب ، فإنّنا ما زلِنا نستنبطُ منه ، لأنّ كُتب الإماميّة السّابقة المُعتمدَة قد خلَت من ذكر خبر الاثني عشر ، بل إنّ النّوبختي يذكُر أنّ هَؤلاء ما رفضُوا إمامَة عبدالله بن جَعفر إلاّ بعد أن امْتَحَنُوه في مسَائل الحلال والحَرَام فَلم يجدوا عندَه علماً ، وما وجهُ ذلكَ إلاّ أنّهم لم يَكونوا يَعرفونَ إماماً غير عَبدالله فأرادُوا أن يتأكّدوا من حالِه فمَا ظهرَ لهُم أنّه الإمام لضعف جَوابه كما هُو وجه كلام النّوبختي ، لا أنّ وجه رفضهِم لعَبدالله الأفطَح هُو معرفتهُم بالنصّ على الاثني عشر ، فتنبّه ، ثمّ أنّنا ننفي ونُجيب على هذا التّساؤل لو قد طُرح من طريقٍ آخَر ، وأنّ طريقَ معرفَة أولئكَ النّفر اليسير ليسَ هُو النصّ على الاثني عشر ، فنذكُر روايَة الكُليني في ذلكَ ، وستجدُه أيضاً يُؤيّد قول النّوبختي بأنّ جُلّ أصحاب الإمام الصّادق (ع) قد قالوا بإمامَة عبدالله بن جَعفر (ع) ، وتجِده أيضاً قد ارتفَعت عن مُوجبَات التقيّة ، فيروي الكُليني ، بإسنادِه ، عن هشام بن سالم قال: ((كُنّا بالمدينة بعد وفَاة أبي عَبدالله عَليه السّلام أنَا وَصَاحب الطّاق **والنّاس مُجتمعون على عبدالله بن جعفر أنّه صَاحِب الأمر بَعد أبِيه،** فَدخَلنا عَليه أنَا وَصَاحب الطّاق والنّاس عِنده وَذلك **أنّهم رووا عن أبي عبدالله** (ع) أنّه قَال: ((**إنّ الأمْر في الكَبير مَا لم تكن به عَاهَة**)) ، فَدخلنا عليه نَسأله عَما كُنّا نَسأل عَنه أباه، فَسألناه عَن الزّكَاة في كَم تجب؟ فقال: في مَائتين خمسة، فقُلنا: ففي مَائة؟ فقال: دِرهَمان ونصف. فَقُلنا: والله ما تقول المرجئة هذا، قال: فرفَع يَده إلى السماء فقال: والله مَا أدْري مَا تقول المُرجئة. قَال: **فَخرَجْنَا مِنْ عِنده ضُلاّلاً ، لا نَدري إلى أين نَتوجّه أنَا وأبو جَعْفَر الأحوَل، فَقعدنا في بعض أزقّة المدينة بَاكين حيَارىٰ لا نَدري إلى أين نَتوجّه ولا مَنْ**

نَقصِد؟ ونَقول: إلىٰ المرجئة؟ إلىٰ القَدرية؟ إلىٰ الزيديّة؟ إلىٰ المعتزلة؟ إلىٰ الخوارج؟ ، فَنحن كذلك إذْ رَأيتُ رَجلاً شَيخاً لا أعْرِفُه، يُومِي إليَّ بِيَدِه فَخِفْتُ أنْ يَكون عَيْناً مِن عُيون أبي جعفر المنصور وَذَلك أنّه كان له بالمدينة جَواسيس يَنظرون إلىٰ مَن اتّفَقَت شِيعَة جَعفر عليه السلام عليه، فَيضربون عُنقَه، فَخِفت أنْ يَكون منهم فَقُلت للأحوَل: تَنحّ فَإني خائف علىٰ نفسي وعَليك، وإنّما يُريدُني لا يُريدُك، فتنحَّ عَني لا تهلك وتُعين عَلىٰ نفسك، فتنحَّىٰ غَير بَعيد ، وَتَبعتُ الشّيخ وذَلك أني ظَننت أني لا أقدرُ عَلىٰ التخلّص مِنه فَما زِلتُ أتبَعه وقَد عزمت علىٰ الموت حتّىٰ وَرد بي عَلىٰ بَاب أبي الحسَن عَليه السلام ثمّ خَلاّني ومَضىٰ، فإذا خَادم بالبَاب فَقال لي: ادخُل رَحمك الله، فدَخَلت فإذا أبوالحسن مُوسىٰ عليه السلام فقال لي ابتداءً مِنه: لا إلىٰ المُرجئَة ، ولا إلىٰ القَدريّة ، ولا إلىٰ الزيديّة ، ولا إلىٰ المُعتزلة ، ولا إلىٰ الخَوارِج إليَّ إليَّ ، **فَقُلت جُعِلتُ فِداك مضىٰ أبوك؟ قَال: نَعم، قُلت: مَضَىٰ مَوْتاً؟ قَال: نَعَم، قُلتُ: فَمنْ لنَا مِنْ بعدِه؟** فَقال: إنْ شَاء الله أنْ يَهدِيك هَدَاك، قُلت جعلت فداك إنّ عَبدالله يَزعم أنّه مِنْ بَعد أبيه، قَال: يُريدُ عَبدالله أن لا يُعبَد الله، قَال: **قُلت: جُعلت فِداك فمَنْ لَنا مِنْ بَعدِه؟ قَال: إنْ شَاء الله أن يَهديك هَدَاك،** قال: قُلت: جُعلت فِدَاك فَأنْت هُو؟ قَال لا، مَا أقولُ ذَلكَ، قَال: فَقُلت في نفسي لمْ أُصِبْ طَريق المسألة، ثمّ قُلت لَه: **جُعلت فِداك عَليك إمَامٌ؟** قَال: لا ، فدَاخَلَني شَيءٌ لا يَعلَم إلا الله عَزوجلّ إعظاماً لَه وَهيبَة أكثر مما كان يحل بي مِنْ أبيه إذا دَخَلت عَليه، **ثمّ قُلت له: جُعلت فداك أسألُك عمّا كُنت أسْأل أباك؟** فقال: سَلْ تخبر ولا تُذِعْ، فَإن أذعتَ فَهُو الذبح، فَسألته فإذا هو بَحر لا ينزف، قُلت: جُعِلت فِداك **شِيعَتك وَشيعة أبيك ضُلال فَألقي إليهم وأدْعوهُم إليكْ**؟ وقَدْ أخَذْتَ عَليّ الكِتمان؟ قال: مَنْ آنَسْتَ مِنه رَشداً فَألق إليه وَخُذ عَليه الكِتمان ، فَإن أذَاعُوا فَهُو الذّبح – وأشارَ بِيدِه إلىٰ حَلقِه – قَال: فَخرجت من عندِه فَلقيت أبا جَعفر الأحول فَقال لي: ما ورَاء ك؟ قلت: الهدىٰ ، فَحدّثته بالقصة قال: ثمّ لَقينا الفضيل وأبَا بَصير **فَدخلا عليه وَسَمعا كَلامه وسَاءلاه وقطعَا عَليه بالإمَامة،** ثمّ لَقينا النّاس أفْواجاً فَكُل مَنْ دَخلَ عَليه قَطَع إلاّ طَائفَة عمّار وأصحَابِه ، وَبقي عَبدالله لا يَدخل إليه إلاّ قَليل مِنَ النّاس، فلمّا رَأىٰ ذلك قال: مَا حَال النّاس؟ فَأُخبِر أنَّ هِشاما صَدّ عَنك النّاس، قال هشام: فأقعدَ لي بالمدينة غَير وَاحدٍ لِيضربُوني))[41] ، نعم! وهُنا تأمّل في هذه الرّواية فإنّ معها تكتملُ حكاية النّوبختي عن النّفر اليسير الذين لم يقولوا بإمامَة عَبدالله ، وهُم البقيّة من الُفقهاء

[41] أصول الكافي:١/٣٥٢.

أصحاب الإمام الصّادق (ع) ، كهشام بن سَالِم ، ومؤمن الطّاق الأحوَل ، والفضيل ، وأبو بصير ، وهَؤلاء فقد كانُوا يجهلون النّص على الاثني عشر أوّلاً ، ثمّ يجهلون الوصيّة من الصّادق (ع) إلى الإمَام مِنْ بعدِه ثانياً ، فخبر الاثني عشر غير موجود تأريخياً في ذلك الزّمان ، والوصيّة يظهَر لك أيضاً أنّها لم تكُن مَعلومَة ، فالفطحيّة تعلّلوا بخر الإمامَة في الولد الأكبر ، وهَؤلاء هشامٌ وأصحابُه لا يعلمون وصيّةٍ في لاحقٍ بعدَ سابقٍ ، لذلك تجدُ هشام يقول : ((**فَخرَجْنَا مِنْ عِنده ضُلاّلاً ، لا نَدري إلى أين نَتوجّه أنَا وأبو جَعْفَر الأحوَل، فَقعدنا في بعض أزقّة المدينة بَاكين حيَارىٰ لا نَدري إلى أين نَتوجّه ولا مَنْ نَقصِد؟ ونَقول: إلى المرجئة؟ إلى القَدرية؟ إلى الزيديّة؟ إلى المعتزلة؟ إلى الخوارج؟**)) ، ثمّ كلامُه أيضاً مع الإمَام موسَىٰ بن جَعفر (ع) تجدُ هشاماً معه غير عارفٍ بإمامتِه وهُما لوحدِهِما فارتفع مانعُ التقيّة الشمّاعَة ، حتّى كرّر السّؤال ، حول الإمَام جَعفر بن محمّد (ع) هل مضَىٰ موتاً؟!. ثمّ هَلْ أنتَ الإمَامُ ؟!. ثمّ هَل عليكَ إمامٌ ؟!. ثمّ هل أسألُك عمّا كُنت أسألُ أباكَ ؟!. ثمّ يدخُل الفضيل وأبو بصير ليسألوه أيضاً عمّا كانُوا يسألون أباه عنه!. حقّاً لا مكان لخبر الاثني عشر في ذلك الزّمان ، ولا يَفُتْك أن تتأمّل قول هشام : ((جُعِلت فِداك شِيعَتك وَشيعة أبيك ضُلال فَألقي إليهِم وأدْعوهُم إليكَ)) ، نعم! وهؤلاء القَائلون بإمامَة موسىٰ بن جَعفر هُم الفرقة السّادسَة التي حكاها النّوبختي من أصحاب الإمام الصّادق (ع) ، فنأتي على قول شيعَة موسىٰ بن جَعفر في الوقفَة الثّالثة عشر القريبَة ، وكيفَ انقسَمُوا بعدَه ، وبمَا تعلّلوا .

[النصّ على الاثني عشر في واقعِ سلف الإماميّة بعدَ الإمَام الكَاظم (ع)]

الوقفَة الثّالثة عشر : قال النّوبختي : ((ثمّ إنّ جَماعة المؤتمّين بمُوسىٰ بن جعفَر لم يختلفوا في أمره فَثبتوا على إمَامته إلى حَبسه في المرّة الثانية. ثم اختَلَفُوا في أمرِه فَشكّوا في إمَامته عِند حَبسه في المرّة الثانية التي مَات فيها في حبس الرّشيد ، **فَصَاروا خمس فِرق**: فِرقَة مِنهُم زَعمَت أنّه مَات في حبس السّندي بن شاهك ، وأن يحيىٰ بن خالد البرمكي سَمَّه في رُطَب وَعِنب بَعَثها إليه فَقتلَه، وأنّ الإمام بَعد مُوسىٰ عَلي بن مُوسىٰ الرّضَا. فَسُمِّيَت هَذه الفِرقَة القَطعيّة لأنّها قطعَت علىٰ وفَاة مُوسىٰ بن جَعفر وعلىٰ إمَامة علي ابنِه بَعدَه ولم تشك في أمْرِها ولا ارتابت ومَضَت علىٰ المنهَاج الأوّل))[٤٢].

[٤٢] فرق الشيعة:٨٦.

تَعليق : وهُنا انظُر انقسَام شيعَة الإمَام موسَى بن جَعفر (ع) إلى خمسِ فرق ، فذلك يدلّك على أنّ دُستور خبر الاثني عشَر ليس له وُجودٌ ولا ثقل ولا تأثير في واقعِ تلكَ الحِقبَة ، ثمّ حكَى النّوبَختي قول أوّل الفِرق الخَمس وهي القطعيّة التي قطعَت على وفَاة مُوسَى (ع) ، وقالَت بإمام ابن عليّ الرّضا (ع) ، وقالَ كانَت على المِنهاج الأوّل ، يَعني ذلك المِنهاج الذي حكَاه في الوقفَة الثّانية من التزام النّص من الإمام السّابق إلى اللاحق ، يَعني من مُوسَى إلى عَليٍّ ابنِه ، ولذلكَ نجدُ سَعد بن عَبدالله القمّي الأشعري الإمامي (ت٢٩٩هـ) في كِتابه (الفِرق والمَقالات) يُعلّق ويزيدُ على كلام النّوبختي في هذا المَوضع فَيقول مُشيراً إلى الوصيّة : ((**وَأقَرّت بِموت مُوسَى وأنّه أوصَى إلى ابنه عَلي وأشَار إلى إمَامته قَبل حَبسِه، وَمَضت عَلى المنهَاج الأوّل**))[٤٣] ، وذلكَ أنّ الأشَعري كان يأتي بكلامِ النّوبختي ويُعلّقُ عَليه ، وسنأتي على هذا الكِتاب للأشعري قريباً وسنبيّنُ حَالَه ، والشّواهد منه إن شَاء الله .

الوقفَة الرّابعَة عشر : قال النّوبختي : ((وقَالت الفِرقَة الثّانية **إنّ مُوسى بن جَعفر لم يَمُت وإنّه حَي وَلا يَمُوت** حتى يَملك شَرق الأرض وَغربها ويَملأها كلّها عَدلاً كَما مُلئتَ جَورا ، وإنّه القَائم المَهدي، وزَعَمُوا أنّه خَرَج مِن الحبس ولم يَرَه أحَد نهاراً ولم يُعلم به ، وأنّ السّلطان وأصحابه ادّعوا مَوته ، ومَوّهوا على النّاس وَكَذبوا ، وأنّه غَاب عَن الناس واختفى ، ورَوَوا في ذَلك رِوايات عَن أبيه جَعفر بن محمد عليهما السّلام أنه قال: ((هُو القائم المَهدي ، فَإن يُدهده رَأسُه عَليكم مِن جَبَل فَلا تُصدِّقُوا فَإنّه القَائم)) . وقَال بَعضهم: إنّه القَائم ، **وقَد مَات ولا تكون الإمامَة لغيره حتى يَرجع فيقوم ويظهَر**. وزعَمُوا أنّه قَد رَجعَ بَعد موته إلاّ أنّه مُختفٍ في موضع مِن المواضِع حَيّ يَأمُر وَينهَى ، وأنّ أصحَابَه يَلقونه وَيرونَه. **واعتلّوا في ذلك برِوَايات عَن أبيه أنّه قَال: ((سُمِّي القائم قَائما لأنّه يَقوم بعدمَا يَمُوت))**[٤٤].

تَعليق : وهُنا انظُر هؤلاء الذين وقفُوا على إمَامة مُوسى بن جَعفر (ع) ، وقالوا أنّه حيٌّ لم يمُت ، أو مَنْ قالَ مات ثمّ رجَع إلى الحيَاة وأنّ الإمامَة ليسَت لأحَدٍ غيرَه بعدَه ، هَؤلاء يُترجمونَ واقع تلكَ الحِقبَة فإنّ الإمَام موسَى الكَاظم (ع) هُو السّابع ، وأنّ خَبر الاثني عشَر في الواقع الرّوائي التّأريخي لم يكُن موجوداً عندَ سلف الإماميّة وإلاّ لكانَ يمنعُ هَؤلاء من الوقوف على مُوسَى (ع) لأنّه لا يزَال السّابع من سلسلَة

[٤٣] فرق الشيعة:٨٦.
[٤٤] فرق الشيعة:٨٧.

الاثني عشَر لو كانَ من وجودٍ للخبَر بالعَدد فقَطْ ، فكيفَ بالعَدد والاسم لكانُوا سلّموا للإمَام علي بن موسَىٰ الرّضا (ع) لو كانَ له وُجود ، نعم! فيظهَر لكَ أخي البَاحث بعدَ هذا وما سَبق أنّ تلكَ الحِقبَة لم تكُن تُوردُ وتُصدر وتتعلّل فيمَا تُؤمنُ به وتنقسمُ عَليه علىٰ خبر الاثني عشر أبداً ، بل حتّىٰ من قطعَ علىٰ موت مُوسَىٰ وقال بإمامَة عليّ الرّضا (ع) فإنّما بالوصيّة ، وانظُر هَؤلاء الواقفَة علىٰ حيَاة مُوسَىٰ (ع) تجدهُم يتعلّلون بروايَات عن الإمَام الصّادق (ع) في أنّ مُوسَىٰ (ع) هُو المَهدي القَائم ، وهذا يزيدُنا يقيناً في أنّه قد كُذبَ علىٰ أخيَار بني الحُسين (ع) في مسألَة الوصيّة والنّص ودَعوىٰ افتراض الطّاعَة والإمامَة والخبر الاثني عشريّ من أصلِه فيهم .

الوقفَة الخامسَة عشر : قال النّوبختي : ((وَقالت فِرقَة مِنهُم لا نَدري أهُو حَيّ أم مَيّت **لأنّا قَد رَوينَا فِيه أخباراً كَثيرة تدلّ عَلىٰ أنّه القَائم المَهدي ، فَلا يجوز تكذيبها** ، وقَد وردَ عَلينا مِنْ خَبر وَفاة أبيه ، وجَدّه، والماضين مِن آبائه عليهم السلام في مَعنىٰ صحّة الخبَر فَهذا أيضاً مما لا يجوز ردّه وإنكارُه لوُضوحِه وشُهرته وَتَواتُره مِن حَيث لا يُكذب مِثله ولا يجوز التواطؤ عَليه ، والموت حقّ والله عز وجل يفعل مَا يشاء ، **فَوقَفْنا عِند ذَلِك عَلىٰ إطلاق مَوته وعلىٰ الإقرار بحيَاته ، ونحنُ مُقيمُون عَلىٰ إمَامَته** لا نتجاوَزُها **حتىٰ يَصح لنَا أمرُه وأمرُ هَذا الذي نَصبَ نَفسه مَكانه وادّعىٰ الإمَامة** ، يعنون عَلي بن موسىٰ الرّضَا، فَإن صَحّت لنَا إمَامَته كَإمَامة أبيه مِنْ قَبله **بالدّلالات والعَلامَات المُوجِبَة للإمَامة بالإقرار مِنه عَلىٰ نفسه بإمَامَته ومَوت أبيه لا بإخبَار أصحَابه ، سَلّمنَا لَه ذَلك وَصدّقنَاه**))[٤٥].

تَعليق : وهُنا انظُر أخي البَاحث فإنّ هذا الكَلام للنّوبختي الذي يحكي فيه قول تلكَ الفِرقَة من الواقفَة يجعلُك أكثَر تحقّقاً وتثبّتاً من غياب الخَبر علىٰ الاثني عشرَ من واقع الشّيعَة الإماميّة في تلكَ الحِقبَة ، فتأمّل قولَ الواقفَة: ((**لأنّا قَد روينَا فِيه أخباراً كَثيرة تدلّ عَلىٰ أنّه القَائم المَهدي ، فَلا يجوز تكذيبها**)) ، تجدُ أنّه ينسفُ خبرَ الاثني عشَر ، وخبرَ علي والحسَن والحُسين والتسعَة منْ ولَد الحُسين ، تاسعُهم قائمُهم كما في بعض الرّوايات في مُصنّفات مُتأخّري الإماميّة ، فهؤلاء الواقفَة يروون أحاديثَ كثيرَة عن الإمَام الصّادق (ع) في أنّ مُوسَىٰ السّابعُ هُو المَهدي القَائم ، أيضاً هذا يفتّ في عضُد من قال بتواتُر خبر الاثني عشَر

---

[٤٥] فرق الشيعة:٨٨.

بالعَددْ ، ويفتّ في عضُد من قالَ بتُواتُر خبر الاثني عشَر بالاسم والعَدد ، فالوقوف علىٰ السّابع **بالأخبَار الكثيرَة** والعَهد قريبٌ بالصّادق (ع) وأنّه هُو الإمَام المَهدي ، يقودُنا مع ما سبقَ من الاستدلالات إلىٰ نفي وجود خَبر الاثني عشَر في تلك المرحلَة التأريخيّة . **نعم!** ثمّ تأمّل كيفَ أنّ الواقفَة كانَت علىٰ معرفَة بالرّوايات عن الإمَام الصّادق (ع) ، بل وبالرّوايات الكثيرَة ، فهذا يُظهر لنَا أنّهم ليسوا من العامّة أو من غير أهل التفقّه ، أيضاً تدبّر قولَهم : **((حتىٰ يَصح لنَا أمرُه وأمرُ هَذا الذي نَصبَ نَفسه مَكانه وادّعىٰ الإمَامة))** ، تجد أنّهم حقّاً لا يَعلمون شيئاً عن خبر الاثني عشَر بالعَدد مجرّداً ، أو بالعَدد والاسم معاً ، وإلاّ فمَا يجوزُ لهُم مع صبغَة التديّن التي نجدُها عنهُم في كلام النّوبختي والتحرّي ، أن يقفوا علىٰ إمامَة السّابع من الاثني عشَر وهُم يعلمون عن اثني عشَر ، أو يشكّوا في إمامَة الرّضا وهُم يعلمُون عن اثني عشر اسماً ، **نعم!** ثمّ تأمّل كيفَ وجه وطريقَة معرفَتهم بالإمَام بعد الإمَام : **((فإن صَحّت لنَا إمَامته كإمَامة أبيه مِنْ قَبله بالدّلالات والعَلامَات المُوجِبَة للإمَامة بالإقرار مِنه عَلىٰ نفسه بإمَامَته ومَوت أبيه لا بإخبَار أصحَابِه ، سَلّمنَا لَه ذَلك وَصدّقنَاه))** ، فلم يقولوا بمُوجب خبَر الاثني عشَر ، وإنّما بالدّلالات والعَلامات ومنها النصّ المنهاج الأوّل الذي مضَىٰ عليه مَنْ قَبْلَهم كما يَحكي النّوبختي في أكثر من موطنٍ في كتابِه وبيّناه في الوقفَة الثّانيَة ، فهذا هُو طريقُ الإمامَة عندَ سلف الإماميّة في تلك الحِقبَة التأريخيّة ، لا أنّ طريقَه خبر علىٰ الاثني عشَر ، فإنّه غير مَوجود ، وإنّما أصبحَ موجوداً بعد القرن الثّالث الهجريّ ، بعد زمَن الغيبَة وانقطَاع الإمام الحسَن العسكريّ (ع) ، كما سنبيّن قريباً .

الوقفَة السّادسة عشر : قال النّوبختي : ((وَفرقة مِنهُم يُقال لها البشريّة ، أصحَاب محمّد بن بَشير مَولىٰ بني أسد مِن أهل الكُوفة قَالت: إنّ مُوسىٰ بن جعفر لم يمت ولم يحبس وإنّه حَي غَائب ، وإنّه القَائم المهدي، وإنّه في وَقت غيبته استخلف عَلىٰ الأمر محمّد بن بشير ، وجَعله وصيّه ، وأعطَاه خَاتمه وَعَلّمَه جَميع ما يحتاج إليه رَعيته ، وَفوض إليه أموره ، وأقامَه مَقام نفسه ، فمحمّد بن بشير الإمَام بَعده ، وإنّ محمّد بن بشير لما توفي أوصىٰ إلىٰ ابنه سَميع بن محمّد بن بشير ، فَهُو الإمام ، وَمنْ أوصَىٰ إليه سميع فَهُو الإمَام المُفترَض الطّاعَة عَلىٰ الأمّة إلىٰ وقت خُروج موسىٰ وظهوره))[٤٦].

[٤٦] فرق الشيعة:٨٩.

تَعليق : وهُنا انظُر أخي البَاحث وتأمّل تأمُّلَ المُنصف المُتجرّد ، فَهل يوَجد مكان لخبر الاثني عشَر في تلك الحقبَ التأريخيّة؟!. الحاصلُ أنّ ذلكَ كلّه كان يحصُل من وراء أخيار بني الحُسين ، فما كانُوا يرضوَنه في أنفسِهم من قولِ شيعتهِم ، لا الإمَام علي بن موسىٰ الرّضا (ع) تلكَ الإمامة النصية ، ولا الإمَام مُوسَىٰ بن جَعفر (ع) ، ولا آباؤُهم من قبلهِم ، والله المُستعَان ، نعم! ثمّ سيتكلّم النّوبختي عن زمَن ما بَعد وفاة الإمَام علي بن موسىٰ الرّضا (ع) ، نأتي علىٰ ذلك في الوقفَة القريبَة .

[النصّ علىٰ الاثني عشر في واقعِ سلف الإماميّة بعدَ الإمَام الرّضا (ع)]

الوقفَة السّابعَة عشر : قال النّوبختي : ((ثمّ إنّ أصحَاب عَلي بن مُوسىٰ الرّضَا عَليه السّلام **اختلَفُوا بَعد وفَاته فَصَاروا فِرَقا**: فِرقة مِنهُم قَالت بالإمَامة بَعد علي بن مُوسىٰ لابنه محمّد بن عَلي ، ولمْ يَكُن لَه غَيره وكَان خِتن المأمون عَلىٰ ابنته ، **واتّبَعوا الوَصيّة حَيث مَا دَارت** علىٰ المنهاج الأوّل مِن لدُن النبي (ص)))[47].

تَعليق : وهُنا انظُر كيفَ أنّ علّة وسبب قول أولئكَ بإمَام الجَواد محمّد بن علي (ع) هُو اتّباع الوَصيّة علىٰ ذلكَ الأصل الذي حكَاه النّوبختي في الوقفَة الثانية من أنّ طريقَ الإمامَة هي النصّ من الإمَام علىٰ الإمامَ الذي بعدَه ، ونُعيد قول النّوبختي في بيان ذلك المِنهاج الأوّل ، قال : ((وَقَالُوا إنّه لا بدّ مَع ذَلك مِنْ أنْ يَقُوم مَقَامه بَعده **رَجُلٌ مِنْ وَلده مِن وَلد فاطمَة بنت محمّد عليهم السلام** مَعصومٌ مِنَ الذّنوب طَاهِرٌ مِنَ العُيوب تَقيّ نَقيّ مَأمونٌ رَضيٌّ مُبرّأ مِنَ الآفات والعَاهَات في كلّ مِن الدّين والنَسب والمولد يُؤمَن مِنه العَمد والخطَأ والزّلَل **مَنصوصٌ عَليه مِنَ الإمَام الذي قَبلَه ، مُشار إليه بعينِه وَاسمِه**، الموالي لَه نَاجٍ والمُعَادِي لَه كَافرٌ هَالك))[48] ، نعم! أيضاً تأمّل كيفَ حصَل الافتراق بعدَ الإمَام علي بن موسَىٰ الرّضا (ع) ، فهذا كلّه معَ ما سبقَ يدلّ علىٰ غياب دستور بيّن في النّص والتبيين لمقام الإمامَة ومنصبهَا ، وأوّل ذلكَ خبر الاثني عشر .

الوقفَة الثّامنَة عشر : قال النّوبختي : ((وَفِرقَة قَالت بإمامة أحمد بن موسىٰ بن جعفَر أوصىٰ إليه وإلىٰ الرّضا وأجَازُوها في أخوَين ، **وأبوه جَعله الوَصيّ بَعد عَلي بن مُوسىٰ** ، ومَالوا إلىٰ شَبيهٍ بمَقالة الفطحيّة.

[47] فرق الشيعة:٩٠.
[48] فرق الشيعة:٢٩.

وَفِرقَة مِنهُم تُسمّىٰ المؤَلَّفَة مِن الشّيعة قد كانوا نَصروا الحقّ وَقَطَعوا علىٰ إمَامة علي بن مُوسىٰ ، ومَوت أبيه، فصَدقوا بذلك ، **فلما تُوفي الرِّضَا رَجَعُوا إلىٰ الوَقف بعد مُوسىٰ بن جَعفر**،...، وكَان سَبب الفِرقتين اللتين ائتمّت وَاحِدَة مِنها بأحمد بن موسىٰ ، ورجَعت الأخرَىٰ إلىٰ القَول بالوقف ، أنّ أبَا الحسن الرضا توفي وابنه محمّد ابن سبع سِنين ، **فَاسْتَصْبَوه وَاستصْغَرُوه** ، وَقَالوا: لا يجوز الإمَام إلاّ بَالِغاً ، ولَو جَازَ أن يَأمُر الله عز وجل بطَاعة غَير بالغ لجاز أن يُكلّف الله غير بالغ ، فكما لا يُعقل أن يحتمل التّكليف غير بالغ فكذلك لا يَفهم القَضَاء بَين الناس ودَقيقه وجَليله وغَامِض الأحكام وشَرائع الدّين وجميع ما أتىٰ به النبي (ص) ومَا تحتاج إليه الأمة إلىٰ يَوم القيامة مِنْ أمرِ دِينهَا ودُنيَاها طِفْل غَير بَالغ، ولو جَاز أن يَفهم ذَلك مَنْ قَد نزل عَنْ حَدّ البُلوغ درجَة لجاز أن يَفهم ذلك مَنْ قَد نزل عن حَدّ البلوغ دَرَجَتين وَثلاثا وأربعاً رَاجعا إلىٰ الطفوليّة حَتّىٰ يجوز أن يَفهم ذلك طفل في المَهد والخَرق وذلك غير معقول ولا مَفهوم ولا مُتعارَف))[٤٩].

تَعليق : وهُنا انظُر كيفَ أنّ خبر الاثني عشَر ليسَ لهُ وجودٌ في تلك الحقبَة التأريخيّة في أوائل القرن الثّالث الهجريّ ، حيث كانَت وفَاة الإمَام علي بن موسىٰ الرّضا (ع) سنَة (٢٠٣هـ) ، فلو كان من خَبر علىٰ الاثني عشَر جعلَ الواقفَة يعودون إلىٰ إمامَة علي بن موسَىٰ الرّضا ، ما رجعُوا إلىٰ الوقفِ مرّةً أخرَىٰ ، فإنّ الخبرَ بالعَدد يمنعُهم من الوقوف علىٰ السّابع موسىٰ بن جَعفر (ع) ، ثمّ إنّ الخَبر بالاسم والعَدد سيمنعُهم من رفض إمامَة الجَواد محمّد بن عَلي (ع) ، نعم! وكذلكَ القول في مَنْ ذهبَ إلىٰ إمامة أحمد بن موسَىٰ بن جَعفر (ع) ، وكذلكَ انظُر الاحتجَاج علىٰ عَدم جواز إمامَة الطّفل ، تجدُ في هذا كلّه ما يدلّك علىٰ عدم وجود أثر لرواية خبر الاثني عشَر في أوساط الإماميّة في ذلكَ الزّمان، نعم! ثمّ يَحكي النّوبختي الخلافَات التي حصلَت بعدَ وفَاة الإمَام الجَواد محمّد بن عَلي (ع) ، نسوقُها في الوقفَة القريبَة إن شَاء الله .

[النصّ علىٰ الاثني عشر في واقعِ سلف الإماميّة بعدَ الإمَام الجَواد (ع)]

الوقفَة التّاسعَة عشر : قال النّوبختي : ((فَنزل أصحَاب محمّد بن علي الذين ثبَتوا عَلىٰ إمامته إلىٰ القَول بإمَامة **ابنه وَوصيّه** عَلي بن محمّد ، فَلم يَزالوا علىٰ ذلك سِوىٰ نَفر منهم يَسير **عَدلوا عنه إلىٰ القَول بإمامة**

---

[٤٩] فرق الشيعة:٩٢.

أخيه مُوسىٰ بن محمّد ، ثمّ لم يَلبثوا عَلىٰ ذلك إلاّ قَليلاً حَتىٰ رَجَعُوا إلىٰ إمَامَة عَلي بن محمّد ، ورَفضُوا إمامة مُوسىٰ بن محمد فلم يزالوا كذلك حتىٰ توفي عَلي بن محمّد))[50].

تَعليق : وهُنا لا نزيدُ علىٰ ما قُلنا في التّعليقَات علىٰ الوقفَات السّابقَة ، فقد ردّدنا الكَلام نُعيد التّنبيه علىٰ خلو تلكَ الأزمنَة من خبر الاثني عشَر داخل أوساط الشّيعَة الإماميّة ، وإنّما يقطعوا على أئمّتهم بعد أئمّتهم بالوصيّة ، نعم! وقال سعَد بن عبدالله القمّي الأشعري بأنّ سبب عودَة من قال بإمامَة موسَىٰ بن محمّد : ((**لأنّ مُوسَىٰ كذّبهَم وتبرّأ منهُم ، وممّن ادّعىٰ الإمامَة لنفسِه**))[51] ، ولعلّك أخي البَاحث تجدُ في كَلام موسَىٰ بن محمّد روح قول الزيديّة في إنكَار تلك الإمامَة **النصيّة** ، نعم! ونحنُ إلىٰ هُنا أخي الباحث في مُنتصف القرن الثّالث الهجريّ ، حيث كانت وفاَة الإمَام الهادي علي بن محمّد سنَة (٢٥٤هـ) ، نعم! ثمّ سيحكي النّوبختي الاختلافَات بعدَ الإمَام علي بن محمّد (ع) ، نسوقُ ذلك في الوقفَة القريبَة إن شَاء الله .

[النصّ علىٰ الاثني عشر في واقعِ سلف الإماميّة بعدَ الإمَام الهادي النّقي (ع)]

الوقفَة العِشرون : قال النّوبختي : ((فَلما تُوفّي عَلي بن محمد بن علي بن مُوسىٰ الرّضا صلوات الله عليهم، **قَالت فِرقَة مِنْ أصحَابه بإمَامة ابنه محمّد** ، وَقدْ كَان تُوفي في حَيَاة أبيه بسرّ مَنْ رَأىٰ ، وزعَمُوا أنّه حَي لم يَمُت ، **واعتلّوا في ذلك بأنَّ أبَاه أشارَ إليه ، وأعْلمَهُم أنّه الإمَام مِنْ بَعدِه** ، والإمَام لا يجوزُ عَليه الكَذب ولا يجوز البَداء فِيه، فَهُو وإنْ كَانت ظَهَرت وَفَاته لم يَمُت في الحقيقة ، ولكنّ أبَاه خَافَ عَليه فغيّبَه ، **وهُو القَائم المهديّ** ، وَقَالوا فِيه بمِثل مَقَالة أصحَاب إسماعِيل بن جَعفَر))[52].

تَعليق : وهُنا انظُر أخي البَاحث بمَاذا اعتلّت تلكَ الفرقَة المحمديّة ، ((**اعتلّوا في ذلك بأنَّ أبَاه أشارَ إليه ، وأعْلمَهُم أنّه الإمَام مِنْ بَعدِه**)) ، فالوصيّة هي الطّريق الوَحيد لمعرفَة الإمَام بعد الإمَام ، لا خبرَ الاثني عشَر بالاسم والعَدد ، ثمّ تأمّل كيفَ أنّهم قالوا أنّهُ الإمَام المَهدي القَائم ، وهُو الإمَام الحَادي عشر ، فلا وجود أيضاً لخبر الاثني عشَر بالعَددْ في تلك الأوسَاط الشّيعيّة ، ثمّ أيضاً هُنا قد حصَل البدَاء في الإمَام للمرّة الثّانية تماماً كمَا حصل في زمَن الإمَام جَعفر بن محمّد الصّادق (ع) ، فإنّ الإمامَة انتقلَت بموتِ محمّد

---

[50] فرق الشيعة:٩٤.
[51] فرق الشيعة:٩٤.
[52] فرق الشيعة:٩٦.



بن علي (ع) في حياة أبيه ، إلىٰ أخيه العسكري الحسَن بن عَلي (ع) ، وشاهدُ ذلكَ البَداء في أشخاص الأئمّة الذي به يُردُّ خبر الاثني عشر بالاسم والعَدد علىٰ لسان رسول الله (ص) في كُتب الإماميّة ، ما يرويه الكُليني ، بإسنادِه ، عَن عَلي بن جَعفَر ، قَال: ((كُنت حَاضرا أبَا الحسَن عليه السلام **لما تُوفي ابنه محمّد ،** فقال للحسَن: يَا بُني ، **أحدِثْ لله شُكراً فَقَدْ أَحْدَثَ فِيكَ أَمْراً**))[٥٣] ، وأيضاً يروي الكُليني ، بإسنادِه ، عَن محمد بن يحيىٰ بن درياب ، قَال: دَخلتُ عَلىٰ أبي الحسن عَليه السلام [أي الإمَام الهادي علي بن محمّد] ، بَعد مُضي أبي جَعفَر [أي ابنه محمّد بن علي] ، فَعزّيتُه عَنه ، وأبومحمّد عليه السلام [أي العسكري الحسن بن علي] ، جَالس فَبكَىٰ أبومحمّد عَليه السلام، فَأقبل عَليه أبوالحسَن عَليه السّلام ، فَقال له: إنّ الله تبارَك وتعالىٰ **قَدْ جَعل فِيك خَلَفاً مِنْهُ** فَاحمَد الله))[٥٤] ، وهُنا تأمّل كيفَ أنّ الحسَن العسكريّ أصبحَ خلفاً في الإمامَة لأبيه ، بعد أن كانَ أخوه محمّد بن عَلي هُو الإمَام ، فبدا لله تعالىٰ ما كانَ خافٍ عن جميع النّاس ، فكانَ الإمامُ هُو الحسن العسكريّ دون أخيه محمّد ، ولعَمري إنّ هذا لَينقضُ خبَرَ الاثني عشر من أصلِه وجذرِه ، لو كانَ من إنصاف ، وقريباً أَسْهَبْنَا عندَ الكَلام علىٰ البداء في إمامَة إسماعيل بن جَعفر فيُراجعُه المهتمّ في الوقفَة السّابعة فإنّ الكَلام هُنا كَالكَلام هناك ، قال الشّيخ محمد جواد البلاغي : ((قَد كَان النّاس يحسبون أنّ إسماعيل ابن الصّادق (ع) هُو الإمام بعد أبيه ، **لِمَا عَلِموه مِن أنّ الإمامَة للوَلد الأكبر ما لم يكن ذا عاهة ،** ولأنّ الغَالب في الحياة الدّنيا وأسباب البقاء أن يَبقىٰ إسماعيل بَعد أبيه (ع) ، فبَدا وظهَرَ بموت إسماعيل أنّ الإمَام هُو الكاظم (ع) ، لأنّ عبد الله كَان ذَا عَاهَة، **فظهَر لله وبَدا للناس مَا هُو في عِلمِه المكنون**. وكَذا في مَوت محمّد ابن الهادي عليهما السلام، حَيث ظهرَ للشّيعة أنّ الإمام بَعد الهادي هُو الحسن العسكري (ع). وهَذا الظّهور للشّيعة هو الأمرُ الذي أحدثه اللهُ بموت محمّد ، كمَا قال الهادي للعَسكري عليهما السلام عِند موت محمّد: ((أَحْدِث لله شكراً، فقد أَحْدَثَ فيكَ أمراً))[٥٥] ، وقال آية الله العُظمىٰ السيّد حسن الحسيني اللوساني ، يتكلّم عن الإمَام الحسن بن علي العَسكري : ((وكان أَبُوه الهادي (عليه السلام) يَقول له : ((يَا بُني أحدث لله شُكرا ، فقد أحدث فيك أمرا)) . وقال (ع) لأبي هاشم : ((نَعم ، يا أبَا هاشم بدَا لله في أبي جَعفَر)) يَعني : السيد محمّد ابنه ، وهُو أخو الحسن العَسكري ،

---

[٥٣] أصول الكافي:١/٣٢٦.

[٥٤] أصول الكافي:١/٣٢٧.

[٥٥] رسالة الشيخ البلاغي في البداء:٢٢.

((وَصيّر مَكانَه أبا محمّد)) ، يَعني الحَسَن (ع) ، كما بدا لَه في إسماعيل ((ابن الصادق (ع))) بَعد مَا دل عَليه أبو عبد الله وَنَصبَه وَهُو كما حدّثتك أنه بعينك وإن كَره المبطلون))[٥٦] ، **نعم!** فالبدَاء كانَ بعد التنصيب من الإمَام السّابق في ذلكَ الميّت ، إسماعيل ، ومحمّد ، ثمّ حصل البدَاء ، فكَانت إمامَة موسَىٰ ، والحسن العسكريّ ، وهذه الرّواية التي أشار إليها اللوساني ، هي ما جَاء في كتاب الغيبَة للطوسي : ((حَدّثني أبو هاشم داود بن القاسم الجعفري قال : كُنت عِند أبي الحَسَن عليه السلام وَقت وفَاة ابنه أبي جعفَر ، **وقد كانَ أشار إليه ودلّ عَليه** ، فَإني لأفُكّر في نفسي وأقول : هَذه قضيّة أبي إبراهيم [أي موسَىٰ الكَاظم] ، وقضيّة إسماعِيل ، فأقبل عَليَّ أبو الحسن عليه السلام ، فقال : نَعم يَا أبا هاشم بدا الله تعالىٰ في أبي جَعفَر وَصيّر مَكانَه أبا محمّد [الحسن العسكريّ] ، كما بدا الله في إسماعيل **بعدَ مَا دَلّ عليه** أبوعبدالله عليه السلام ونَصَّبَه ، وهُو كما حَدَّثَتَ بِهِ نفْسُك وإن كره المُبطِلون ، أبو محمّد ابني الخلَف مِن بَعدي عِنده مَا تحتاجُون إليه ومعَه آلة الإمامة))[٥٧] ، نعم! وفي هذا تدبّر أخي البَاحث فلا أزيدٌ .

الوقفَة الحاديَة والعِشرون : قال النّوبختي : ((وَقال سَائر أصحَاب عَلي بن محمّد بإمَامَة الحسَن بن عَلي **وثبتّوا لَه الإمَامَة بوصيّة أبيه**، وكَان يُكنىٰ بأبي محمّد، سِوىٰ نَفر يَسير قَليل فَإنّهم مَالوا إلىٰ أخيه جَعفَر بن عَلي ، وقالوا: **أوصَىٰ إليه أبوه بَعد مُضي محمّد** ، وأوجبَ إمامَته وأظهرَ أمْرَه. وأنكَرُوا إمَامة محمّد أخيه وقالُوا إنّما فعلَ ذَلك أبوه اتّقاءً عَليه وَدِفَاعاً عَنه ، وَكان الإمَام في الحقيقَة جَعفَر بن عَلي))[٥٨].

تَعليق : وهُنا انظُر أخي البَاحث كيفَ ثبّتَ أصحَاب الإمَام العَسكريّ الحسن بن عَلي (ع) الإمامَة فيه ، ((**وثبتّوا لَه الإمَامَة بوصيّة أبيه**)) ، الوصيّة هي الطّريقُ في ذلكَ الوقت من مُنتصف القَرن الثّالث وما قبلَه لا غيرُها من النّصوص والأخبار الاثني عشريّة ، وكذلكَ اعتلّ مَنْ جعلَها في أخيه الزّكي جَعفر بن علي (ع) ، قالوا : ((**أوصَىٰ إليه أبوه بَعد مُضي محمّد**)) ، فتأمّل ، نعم! ثمّ ذهبَ النّوبختي يُعدّد الِفرق التي اختلفَت بعد وفَاة الإمَام العسكري الحسَن بن علي (ع) ، (ت٢٦٠هـ) ، فذكرَ فرقاً كثيرَة نذكُرها علىٰ

[٥٦] نور الأفهام في علم الكلام:٢/شرح ص١١١.
[٥٧] الغيبة للطوسي:٨٢.
[٥٨] فرق الشيعة:٩٦.

كثرتِها ليعلَم البَاحث والنّاظر أنّ ذلكَ الزّمان لم يكُن لروايَة خبر الاثني عشَر أيّ وُجود على أرض الواقع التأريخيّ عندَ الإماميّة وِفقَ ذلك المُعتقَد والمُقتضى الإماميّ .

[النصّ على الاثني عشر في واقعِ سلف الإماميّة بعدَ الإمَام العسكريّ (ع)]

الوقفَة الثّانية والعِشرون : قال النّوبختي ، يتكلّم عن الإمَام الحَادي عشَر العسكري الحسن بن عَلي (ع) : ((**وَتُوفّي وَلم يُرَ لَه أثَرٌ ، وَلم يُعْرَف لَه وَلَد ظَاهِرٌ، فَاقْتَسم مَا ظهَر مِن مِيراثه أخوه جَعفَر وأمّه**))[٥٩].

تَعليق : وهُنا انظُر أخي الباحث هذا الكلام للنوبختي ، ففيه إقرارٌ بأنّ الحسَن العسكريّ لم يُعرَف له ولَدٌ ظَاهرٌ ، وهذا خِلاف ما تعتقدُه الإماميّة اليَوم ، وتِجد أنّ هذا الموتَ من الإمَام الحسن العسكريّ وليسَ له ولَدٌ ينفي ويردّ على خَبر الاثني عشَر ، ويردّ أيضاً على المنهاج الأوّل الذي يَحكيه النّوبختي في كتابه هذَا من أنّ الإمَامة تكون من والدٍ إلى والدٍ بالنّص ، فانقطَاع الإمَام الحسن العسكري بدون وَلد يدلّ على ذلكَ ، وسنأتي بأقوال فِرق الشّيعَة بعدَ الإمَام الحسَن العسكريّ ، وسيظهر لكَ جليّاً أنّه لم يكُن لخبر الاثني عشر أيّ وُجود في تلكَ الحقبَة مُنتصف القرن الثّالث ، إلى موت الإمَام الحسن العسكريّ (ع).

الوقفَة الثّالثة والعِشرون : قال النّوبختي : ((فَافترق أصحابُه بَعده **أربع عَشرة فِرقة**: فَفرقَة مِنهَا قَالت إنّ الحسَن بن عَلي **حَيّ لم يَمُت وإنّما غَاب وَهُو القَائم ، ولا يجوز أن يَمُوت وَلا وَلَد لَه ظَاهِرٌ ، لأنّ الأرْضَ لا تخلو مِنْ إمَام** ، وقَد ثبتَت إمَامَته ، والرّواية قائمة أنّ للقَائم غَيبتَين ، فهَذه الغَيبة إحداهما ، وسَيظهَر ويُعرف ، ثمّ يَغيب غيبة أخرى، وقَالوا فيه بِبعض مَقالة الواقفة على مُوسى بن جعفر. **وإذا قيل لهذه الفِرقَة مَا الفَرق بَينكُم وبَين الوَاقِفَة؟!**. قَالوا: إنّ الوَاقِفَة أخطَأت في الوُقوف على مُوسى لما ظَهَرَت وَفَاته، **لأنّه تُوفي عَنْ خَلَفٍ قَائمٍ أوصَى إليه** وَهُو الرّضَا عَليه السلام ، وخَلّفَ غَيره بضعَة عَشر ذَكَراً ، وكلّ إمَام ظهرَت وَفَاته كما ظهَرَت وَفَاة آبائه ولَه خَلَفٌ ظَاهر مَعروفٌ فَهو مَيِّت لا محالَة ، **وإنّما القَائم المهدي الذي يجوز الوقوفُ عَلى حياته مَنْ ظَهَرت له وَفَاةٌ عَن غَير خَلَف** ، فَيضطرّ شِيعَته إلى الوُقوف عَليه إلى أنْ يَظهَر، لأنّه لا يجوز مَوتُ إمَام بِلا خَلَفٌ ، فقد صَحّ أنّه غَابٌ))[٦٠].

---

[٥٩] فرق الشيعة:٩٧.
[٦٠] فرق الشيعة:٩٧.

تَعليق : وهُنا يُلجئ هذا النصّ عن النّوبختي للكلام حولَ مسألَتين مهمّتين ، **المسألَة الأولَى** : حول حقيقَة وجود روايَة خبَر الاثني عشَر وانطباقِه علىٰ واقِع الشّيعَة الإماميّة في ذلكَ الوَقتْ . **والمسألَة الثّانية** : حولَ صحّة وجود ولدٍ للإمَام العسكريّ الحسن بن عَلي (ع) . **فالمسألَة الأولَى** : تجِدُ أخي البَاحث أنّ وقوف هذه الفِرقَة من الشّيعَة علىٰ أنّ الإمَام العسكريّ الحسن بن عَلي (ع) هُو المَهدي القَائم ، يأتي من أصْل عَدم معرفتهَم بأنّ الأئمَة اثني عشَر ، لأنّ الإمَام العَسكري هُو الحَادي عشَر ، فصحّ أنّ خبَر الاثني عشَر ليس له تأريخ روائيّ في تلكَ الحقبَة بعدَ وفاة الإمَام الحسن بن عَلي العسكريّ (ع) ، وإلاّ مَا وسعَهم الوقوفُ علىٰ مهدويّة الحَادي عشَر لأنّه سيتبقّىٰ الثّاني عشَر من السّلسلة النصيّة . نعم! **والمسألَة الثّانيَة** : فإنّ أصحاب هذه الفرقَة قاطعُون علىٰ أنّ الإمَام الحسن العَسكري قَدْ مَاتَ ولا خَلَفَ لَه ، دقّق النّظر في إسقاطهِم المُقارنَة بينَ قولهِم وبينَ قولِ الواقفَة علىٰ مُوسَىٰ بن جَعفر (ع) ، نعم! وهذا يُخالفُ ما تعتقدُه الإماميّة صاحبَة المذهَب المَعروف اليَوم بأنّ الحسن العسكري له ابنهٌ هُو محمّد المَهدي الغَائب .

الوقفَة الرّابعَة والعِشرون : قال النّوبختي : ((وقَالت الفِرقة الثّانية: إنّ الحسَن بن عَلي مَات وعَاش بَعد مَوتِه ، وهُو القائم المهدي ، لأنّا رَوينا أنّ مَعنىٰ القائم هُو أن يَقوم مِن بَعد الموت ، **ويقوم ولا وَلَد لَه** ، ولَو كَان لَه وَلَد لصحّ مَوتُه ولا رُجُوع ، **لأنّ الإمَامة كَانت تَثبت لخَلَفِه** ، ولا أوصىٰ إلىٰ أحَدٍ فَلا شَكّ أنّه القَائم، **والحسَن بن عَلي قَدْ مَاتَ لا شَكّ في مَوتِه ، وَلا وَلَد له ولا خَلف ، ولا أوصَىٰ إذ لا وَصيّة لَه ولا وَصِي** ، وأنّه قد عَاش بَعد الموت، وقَد رَوينَا أنّ القَائم إذا بلَغ النّاس خَبر قِيَامِه قَالوا كَيف يَكون فُلان إمَاماً وقَد بَليت عِظامُه ، فَهُو اليَوم حَيّ مُستتر لا يَظهر ، وسَيظهر ويقوم بأمر النّاس وَيَملأ الأرض عدلاً كما مُلِئت جَورا. وإنّما قَالوا إنّه حَي بَعد الموت وإنّه مُستتر خَائف لأنّه لا يجوز عِندَهُم أن تخلوَ الأرض من حجّة قَائم علىٰ ظهرِهَا عَدْل حَي ظَاهِرٌ أو خَائف مَغمور ، للخبر الذي رُوي عَن علي بن أبي طالب عليه السلام أنّه قَال في بعض خِطَبه: ((اللهم إنّك لا تُخلي الأرضَ مِنْ حُجّة لَكَ ظَاهِرٌ أو مغمور ، لئلاّ تَبطل حُجَجُك وبَيّناتُك)) . فَهذا دَليلٌ عَلى أنّه عَاش بَعد مَوته. وليسَ بَين هَذِه الفِرقَة والفِرقة التي قَبلها فَرْقٌ أكثر مِن أنّ هَذِه صَحّحَتْ مَوت الحسن بن علي عليه السلام ، وأنّ الأولىٰ قَالت إنّه غَاب وَهُو حَي



وأنكَرَت مَوتَه. وهَذه أيضا شَبيهة بفرقَةٍ مِنَ الوَاقِفَة عَلىٰ مُوسىٰ بن جَعفر عليه السلام. **وإذا قِيلَ لهم مِن أين قُلتم هَذا ، ومَا دليلكُم عَليه ، رَجَعُوا إلىٰ تأوّل الرّوَايات))**[٦١].

تَعليق : وهُنا أيضاً نُعلّق علىٰ هذا الكَلام للنّوبختي عن هذه الفرقَة من الشّيعَة ، بترتيب المسألَتين السّابقَتين ، **فأمّا المسألَة الأولىٰ** في خصوص خَبر الاثني عشَر : فإنّها شاركَت الفرقَة السّابقَة في عَدم المعرفَة بخبر اثني عشريّ يقضي بإمامَة إمامٍ ترتيبَه الثّاني عشر بين الأئمّة بعد الحَسَن العَسكريّ ، لذلكَ قالوا بأنّ العسكريّ هُو المَهدي ، فهذا أيضاً تدليلٌ يُعضّد ما قبلَه في أنّ واقع شيعَة أئمّة الإماميّة لم يكُونوا يَعلمون بإطباقٍ تامّ عن ذلكَ الخبَرَ الاثني عشريّ عدداً ، أو اسماً وعدداً ، فأمّا العَدد فلوقوفهِم علىٰ مَهدويّة الحَادي عشَر ، وأمّا الاسم ، فلإيمانهِم بأنّه لا خلَفَ ولا عِقِبَ للإمَام العسَكري (ع) ، ولو كانَ ذلكَ كلّه من فرقَةٍ واحِدَة علىٰ طول تأريخ انقسام شيعَة أئمّة الإماميّة لعزونَا ذلكَ إلىٰ عِناد تلك الفرقَة أو الفِرقتين وتقصيرِها في النّظَر ، إلاّ أنّ ذلكَ كَما ترىٰ ونحنُ قد بدأنا من بدايَة زمن أمير المُؤمنين (ع) إلىٰ زمَن الإمَام العسكريّ (ع) فكانَ الشّيعَة الإماميّة مُطْبقون علىٰ الجَهل وعَدم الاستدلال ، أو التعلّل بمُقتضَىٰ خبَرَ الاثني عشَر عدداً ، أو عدداً واسماً ، وهذا يَعني أنّ ذلكَ الخَبر ما تبلوَر ولا تكوّن إلاّ بعدَ عصر الغيبَة ، بعد انقطَاع الإمَام الحسن العسكريّ ، لأنّ الأصل لولا ذلكَ الانقطَاع للحسَن العسكريّ هُو الاستمرَار في الإمامَة وعَدم الحصر في الاثني عشَر ، الاستمرَار في الأعقَاب ، وصيّة من إمامٍ سابقٍ إلىٰ إمامٍ لاحِقٍ ، ولذلكَ تجدُ أصحاب هذه الفِرقَة من حكايَة النّوبختي يُثبتونَ الإمامَة لولد الحسن العسكري مُباشرةً لو صحّ أنّ له خَلفٌ وعَقِبٌ : ((**ولَو كَان لَه وَلَد لصحّ مَوتُه ولا رُجُوع ، لأنّ الإمَامة كَانت تَثبت لخَلَفِه**)) ، ولكَ أن تعودَ إلىٰ المِنهاج الأوّل الذي حكاه النّوبختي في الوقفَة الثّانية من أصل وطريق الإمامَة وأنّها وصيّة من والدٍ إلىٰ ولَدٍ ، نعم! ثمّ هذه الفرقَة تزيدُ في الاحتجَاج لنفسَها فبعدَ أن قالَت وقطعَت أنّه لا خلفَ ولا عَقَبَ للعِسكريّ (ع) ، قالت: ((**ولا أوصَىٰ إذ لا وَصيّة لَه ولا وَصِي**)) ، فأثبتَت بهذا أنّ الطّريق لمعرفَة الإمام إنّما هُو الوصيّة ، ولم تعتلّ أو تتطرّق لدليل خَبر الاثني عشَر ، ثمّ الوصيّة تابعةٌ لوجود الوَصيّ لأنّكَ قد وقفتَ في الوقفَة الثّانية أنّ الوصيّة تكونُ لولدٍ مُشارٍ إليه بالاسم والعَينُ مَعروف،

[٦١] فرق الشيعة:٩٨.



وهؤلاء لم يعرفُوا وصيّةً من الحسَن العسكري (ع) ، ولم يعرفواً خَلَفاً وصيّاً مُشارٍ إليه بالاسم والعَين مَعروف . نعم! **والمسألة الثّانية** حول وجود عَقِب للإمَام الحسن العسكريّ (ع) : فتجدُ أنّ أصحاب هذه الفرقَة أيضاً قاطعون علىٰ أنّه لا خلفَ للحسَن العسكريّ (ع) ، وهذا يردّ علىٰ الإماميّة المَعروفَة اليَوم بادّعاء أنّ الإمَام الحسن العسكريّ (ع) قد كانَ له ولدٌ هُو المَهدي محمّد. نعم! وفائدَة تجدُ النّوبختي يحكي مُستندَ هذه الفِرقَة ويقول : ((**وإذا قِيلَ لهم مِن أين قُلتم هَذا ، ومَا دليلكُم عَليه ، رَجَعُوا إلىٰ تأوّل الرّوَايات**)) ، والحقّ أنّ إماميّة اليَوم ، ليسَ لهُم من دليلٍ عل قولهِم في الإمامَة إلاّ تأوّل الرّوايات ، فذلكَ القول الذي احتجّت به هذه الفرقَة عن أمير المُؤمنين (ع) في الخَائف والمشَهور ، وجعلت مصاديقَه الإمَام الحسن العَسكريّ (ع) ، فإنّ الإماميّة الاثنا عشريّة يحتجّون به علىٰ غيبَة الإمَام المَهدي محمّد بن الحسن ، وأنّه مِصداقُ قول أمير المُؤمنين (ع) في الخَائف المَغمور ، وإنّما زادَ مُتأخّروا (لا سَلف الإماميّة) عن هذه الفرقَة في كلامِ النّوبختي وسابقاتهَا باختراع خبر الاثني عشَر إماماً ، وأخباراً في غيبَة الثّاني عشَر ، وإلاّ فحالَ الإماميّة اليَوم هُو حال هذه الفرقَة في كلام النّوبختي في أنّ المُستندَ لهم جميعاً هُو تأوّل الرّوايات لإثبات قولهِم في الحسَن العسكريّ (ع) ، وما بعدَه ، ولو تأمّلتَ الوقفَة الثّامنة والعِشرين في حكايَة قول سلفِ الإماميّة اليَوم وأصُل وعلّة تبنيّهم لقولهِم في محمّد بن الحسن العسكريّ ، ستجدُ هذا الكَلام الذي قررّناه هُنا واضحاً جليّاً ، بأنّ حجّتهم (سَلَفُ إماميّة اليَوم) ليسَ خبرَ الاثني عشَر ، وإنّما أمرٌ آخَرٌ ، تأمّل الوقفَة المذكورَة جيّدًا .

الوقفَة الخامسَة والعِشرون : قال النّوبختي : ((وَقالت الفِرقَة الثالثة: إنّ الحسَن بن عَلي تُوفي **والإمَام بَعدَه أخوه جَعفر ، وإليه أوصَىٰ الحسن** ، ومِنهُ قَبلَ الإمَامَة ، وعَنهُ صَارَت إليه. **فلمّا قِيل لهم**: إنّ الحسَن وَجعفراً مَا زَالا مُتهَاجِرَين ، مُتصارِمَين ، مُتعَادِيَيّن طُول زمَانِهما ، وقَد وَقفتُم عَلىٰ صَنائع جَعفر ومُخالِفي الحسَن وَسُوء مُعاشرَته لَه في حيَاته وَلهم مِن بَعد وفاته في اقتسَام مَوارِيثه، قَالوا: إنّما ذَلك بَينهُما في الظّاهر ، فأمّا في الباطِن فكَانا مُتراضِيَيّن مُتصَافِيَيّن لا خِلاف بَينَهُما ، وَلم يَزل جعفر مُطيعاً لَه سَامعاً مِنه ، فإذا ظهرَ مِنه شيء مِن خِلافه فعَن أمْر الحسَن ، **فجَعفرٌ وَصي الحسَن ، وعنهُ أفضَت إليه الإمَامَة**. ورَجُعوا إلىٰ بعض قَول الفطحيّة ، **وزعَمُوا أنّ مُوسىٰ بن جَعفر إنما كان إماماً بوصيّة أخيه عبد الله إليه ، وعَن عَبد الله صَارت إليه**

الإمَامَة لا عَن أبيه، وأقرّوا بإمَامَة عَبد الله بن جَعفر وثَبّتوهَا بَعد إنكارِهِم لها وَجُحودِهِم إيّاها وأوْجَبُوا فَرضها عَلىٰ أنفسِهِمْ لِيُصحِّحُوا بذلك مَذْهَبَهم. وَكان رَئيسهم والدّاعي لهم إلىٰ ذلك رَجُل مِنْ أهْل الكُوفَة مِنَ المتكَلِّمِين يُقال له علي بن الطّاحي الخزاز وكَان مشهورا في الفطحية وهو ممن قوّىٰ إمامة جَعفَر وأمَال النّاس إليه ، وكانَ مُتكلّماً مِحجَاجاً وأعانَته عَلىٰ ذلك أختُ الفَارس بن حَاتم بن ماهويه القُزويني غَير أنّ هَذِه أنكرَت إمَامَة الحسَن بن عَلي عليه السلام ، وقَالت إنّ جَعفراً أوصَىٰ أبوه إليه لا الحسَن))[٦٢].

تَعليق : وهُنا أيضاً نُعلّق علىٰ هذا الكَلام للنّوبختي عن هذه الفرقَة من الشّيعَة ، بترتيب المسألَتين السّابقَتين ، **فأمّا المسألَة الأولىٰ** في خصوص خَبر الاثني عشَر : فإنّها شاركَت الفرقَة السّابقَة في عَدم المعرفَة بخبر اثني عشريّ يَقضي بأنّ الإمَام بعَد الحسَن العسكريّ هُو ابنهُ محمّد المَهدي ، ثمّ هي كانَت تعتمدُ طريقَ الوصيّة في إثبَات الإمامَة لذلك تجدهُم من حكايَة النّوبختي يعتلّون ويحتجّون بقولِهِم : ((**والإمَام بَعدَه أخوه جَعفر ، وإليه أوصَىٰ الحسن**)) ، ثمّ تأمّل كيفَ أنّ هذه الفرقَة من الشّيعَة عادَت تُصحّح إمامَة عبدالله بن جَعفَر (ع) ، وتقولُ أنّه الإمَام ، ثمّ آلَت الإمَامة منه إلىٰ مُوسَىٰ الكَاظم (ع) ، لا أنّ إمامَة مُوسَىٰ الكَاظم (ع) أتت إليه بوصيّة أبيهَ جَعفر بن محمّد (ع) ، فعلىٰ هذا يكونُ الأئمّة إلىٰ جَعفر الزكّي ثلاثَة عشر إماماً ، فلا التفاتَ منهُم إلىٰ خبر اثني عشريّ ، بل إلىٰ وصيّة مُستمرّة من إمامٍ سابقٍ إلىٰ إمامٍ لاحقٍ ، ثمّ تأمّل كيفَ أنّهم أيضاً بإقرارهِم بإمامَة عبدالله بن جَعفر ينفون وجود ذلكَ الخبر الاثني عشريّ بالاسم ، لّما كان عبدالله بن جَعفر واحدٌ من الأئمّة والمعلوم للإماميّة الاثني عشريّة أنّه عبدالله بن جَعفر ليسَ من ضمن السّلسلَة الاثني عشريّة ، نعم! الغرضُ أن آتي علىٰ المسألَة من شقّيها ، شقّ روايَة العَدد والتّواتُر المُدعّىٰ في روايَات العَدد ، وأنّ ذلك الشقّ ليسَ له وُجودٌ في واقع سلف الإماميّة ، لّما كانَ الواقعُ يَحكي القول بمهدويّات كثيرَة ووقوفٍ علىٰ جَعفر الصّادق (ع) ، ثمّ علىٰ موسىٰ الكَاظم (ع) ، ثمّ علىٰ الحسَن العكسريّ (ع) ، وهكَذا ، نعم! والشقّ الثّاني ، شقّ روايَة العدد والاسم المُدعّىٰ من بعض الإماميّة اليَوم تواتُرها ، فهذه أيضاً أظهَر في الوسط الشّيعي القائل بالوصيّة فاختلافاتُهم قد عَرفْتَها بعدَ كلّ إمَامٍ ، فلو كان من أسمَاء معروفَة مَعلومَة داخل أوسَاط فُقهاء وعامّة الشّيعَة ما كانَ ذلك الاختلاف الكبير بعد كلّ

[٦٢] فرق الشيعة:٩٨.

إمامٍ ، بل وباستدلالات وتأصيلات واحتجَاجات لا يَبرزُ فيها رائحَة الاستناد إلىٰ خبر اثني عشَري بالاسم والعَدد ، أو حتّىٰ بالعَددْ ، فتنبّه لذلك ، فذلك وجهُ تفريقِنا في طيّات هذا الكِتاب نقول الخبر الاثني عشري بالعَددْ ، ونقول الخبر الاثني عشريّ بالاسم والعَددْ ، وإنّما ألجأنا إلىٰ ذلكَ التّفريق بعضُ الحُذّاق لّما ظهَر له ضَعفُ أدلّة وجود دليل خبر الاثني عشر بالاسم والعَدد في أوسَاط الشّيعَة الإماميّة سَلَفُهُم كواقعٍ تأريخيّ ، لجأؤوا إلىٰ القول بتواتُر خبَر العَدد (اثني عشر) يستأنسون ويفرحُون بها شاركتهُم الفرقَة السنيّة من المُحدّثين في الرّواية وهذا سنأتي عَليه بتفصيلٍ وتأصيل في الفصل الثّاني عندَ الكلام علىٰ مَدلولات خبر الاثني عشَر من كُتب الفرقَة السنيّة. نعم! ثمّ في هذا المَعنىٰ عَدم وجود أثَر لخبرٍ اثني عشري في تلكَ الحِقبَة التأريخيّة ، تأمّل كيفَ ناقشَ واحتجّ المُخالفون لهذه الفرقَة القائلَة بإمامَة جَعفر ، فأبرزُوا لهم وجه الخِلاف بين الحسَن العسكريّ وأخيه جَعفر ، **علىٰ أنّه صارفٌ لانتقَال الإمَامة من الحسَن إلىٰ جَعفر** ، والأصلُ أنّه لو كان وجودٌ لخبَر الاثني عشَر في ذلك الزّمان لكانَ أقطَع وأفلَج في الاحتجَاج علىٰ مَنْ قال بإمامَة جَعفَر ، لأنّ جعفَر حينَها لن يكون اسمُه من ضمن الأسماء الاثني عشَر المَرويّة عن رسول الله (ص) ، ليسَ فقط المَرويّة عن طريق خواصّ الشّيعَة حتّىٰ يُقال بعدَم معرفَتها لكثير الشّيعَة، بل المرويّة كما جمعَ الخزّاز القمّي في كفايَة الأثَر عن طريق عُمر بن الخطّاب وأبي هُريرَة وغيرِهم ، فزادَت رواة ذلكَ الخبر عن العشرين صحابيّاً في كفايَة الأثَر عن رسول الله صلوات الله عَليه وعلىٰ آله ، وذلكَ في القرن الرّابع ، إلاّ أنّ الواقعَ لأولَئك الشّيعَة سلف علي بن محمّد الخزّاز القمّي صاحب الكفايَة المُعاصرون لُمنتصف القرن الثّالث الهجريّ لا يُخبر عن معرفَة قليلةٍ أو كثيرةٍ من فُقهاء أو عامّة الإماميّة بطريقِ إمامَةٍ هُو النصّ علىٰ الاثني عشر المُدعّىٰ في روايته تلك الطّرق الكثيرَة المُخترعَة بعد زمَن الغيبَة في القرن الرّابع، والله المُستعَان ، وما سبقَ من كلّ هذه الفِرق الشّيعيّة ، بل وبإطباقٍ شيعيّ في بعض المراحل التأريخيّة الزمنيّة كتلكَ التي بعدَ موت الإمَام جَعفر الصّادق (ع) ، كلّ ذلك يدلّ علىٰ عدَم وجود واقعٍ روائيّ لذلكَ الخبر الاثني عشرّ في سلف شيعَة أئمّة الإماميّة بعُموم . نعم! **والمسألة الثّانية** حول وجود عَقِب للإمَام الحسن العسكريّ (ع) : فتجدُ في حكايَة النّوبختي لقول هذه الفرقَة أنّهم قد قطعُوا بأنّ الإمَام الحسن بن علي العَسكري (ع) **لا عَقِبَ له ولا ولَدٌ** ، ولذلكَ قالوا بإمامَة جَعفر استندُوا إلىٰ أنّه أوصَىٰ إليه ، فعادُوا من إمامَة الأعقَاب ، إلىٰ إمامَة الإخوَة . نعم! **وفائدةُ أخرىٰ** : وهُو أن يتنبّه الباحث لوجه المُشابهَة

في احتجاج إماميّة اليَوم مع هذه الفرقَة من الشّيعَة عندمَا صرفَت وجه العَداوة التي يَحكيها المُخالفون لهَم بينَ الحسن وجعفَر ، فقالت هذه الفرقَة بصرف ذلكَ إلى الظّاهر دونَ الباطنْ ، وهذا وجهٌ قريبٌ من احتمال الإماميّة اليَوم لكلّ ما يتناقَض داخل موروثهِم الرّوائي عن أئمّتهم إلى التقيّة .

الوقفَة السّادسة والعِشرون : قال النّوبختي : ((وَقَالت الفِرقَة الرّابعة: إنّ الإمَام بَعد الحسَن جَعفَر ، **وإنّ الإمَامة صَارت إليه مِن قِبَلِ أبيه لا مِن قِبل أخيه محمّد ، ولا مِن قِبَل الحسَن** ، وَلم يَكُن إمَاماً ، ولا الحسَن أيضاً ، لأنّ محمّداً تُوفّي في حيَاة أبيه ، وتُوفي الحسَن ولا عَقِب لَه ، **وإنّه كَان مُدَّعِياً مُبطِلاً ، والدّليل عَلىٰ ذلك أنّ الإمَام لا يَمُوت حَتّىٰ يُوصِي ، ويَكُون لَه خَلَف ، والحسن قَد تُوفّي ولا وَصيّ لَه وَلا وَلَد ، فَادّعَاؤه الإمَامة بَاطِلٌ، وَالإمَام لا يَكون مَنْ لا خَلَفَ لَه ظَاهرٌ مَعروفٌ مُشَارٌ إليه**، وَلا يجوز أيضاً أن تكون الإمَامَة في الحسن وَجعفَر لِقول أبي عبد الله جعفر بن محمد وغَيره مِن آبائه صلوات الله عليهم إنّ الإمَامة لا تكون في أخوين بَعد الحسن والحسين عليهما السلام، فدَلّنَا ذَلك على أنّ الإمَامَة لجعفَر وأنّها صَارت إليه مِنْ قِبَل أبيه لا مِنْ قِبل أخوَيْه))[٦٣].

تَعليق : وهُنا أيضاً نُعلّق على هذا الكَلام للنّوبختي عن هذه الفرقَة من الشّيعَة ، بترتيب المسألَتين السّابقَتين ، فأمّا المسألَة الأولى في خصوص خَبر الاثني عشَر : فإنّها شاركَت الفِرق السّابقَة في الاعتمَاد على الوصَايا كأصلٍ وطريقٍ في معرفَة الإمَامْ ، بل إنها رجعَت عن إمَامة الحسن العَسكري (ع) ، وجَعلتُه مُدّعياً ومُبطلاً ، وذلَك يدلّ على أنّه لم يكُن من طُرقِهم البتّة في معرفَة إمامتِه ذلكَ النّص عن رسول الله (ص) ، فقَالت بإمامَة جَعفر بوصيّة أبيه عَلي الهَادي له ، في هذا فتأمّل من ذلك الواقع التّأريخي الذي لم يكُن لخَبَر الاثني عشر فيه أيّ تأثيرٌ ، بل أي وُجود ، فخلا مُصنّف النّوبختي على أهميّته واختصاصِه بالفِرق الشيعيّة وعلاّت تلكَ الفَرق فيما ذهبَت إليهَ ، وبنَت عليه قولَها ، فلم يأتِ لخبَرَ الاثني عشَر أيّ ذكرٍ كمُعتمَد أو مُستندٍ أو علّةً لأيٍّ من تلكَ الفِرق في أئمّتها ، بل للوصَايا من السّابق إلى اللاحقّ فقَطْ ، بلا حصْر في أعدَاد دونَ أعدَاد . نعم! والمسألَة الثّانية حول وجود عَقِب للإمَام الحسن العسكريّ (ع) : فتجدُ أنّ هذه الفرقَة من الشّيعَة قد نسبَت الادّعَاء إلى الحسَن العَسكري (ع) ، فقالَت عنه : ((**تُوفي الحسَن**

---

[٦٣] فرق الشيعة:٩٩.

ولا عَقِب لَه ، وإنّه كَان مُدَّعِياً مُبطِلاً ، والدّليل عَلىٰ ذلك أنّ الإمَام لا يَمُوت حَتّىٰ يُوصِي ، ويَكُون لَه خَلَف ، والحسن قَد تُوفّي ولا وَصيّ لَه وَلا وَلَد ، فَادّعَاؤه الإمَامة بَاطِلٌ، وَالإمَام لا يَكون مَنْ لا خَلَفَ لَه ظَاهِرٌ مَعروفٌ مُشَارٌ إليه)) ، وهذا فيدلّ مع أقوال الفَرق السّابقَة ، واللاحقَة كَمَا سيأتي إن شَاء الله ، علىٰ أنّ الإمَام الحسن العَسكريّ (ع) ماتَ ولا ولدَ ولا عَقِبَ له ، وأنّه مُنقطِعٌ ، فلذلكَ قالت تلكَ الفِرق بما قالَت عندمَا اضطربَ أصلُها في أنّ الإمامَة تكونُ في الأعقَاب ، فعادُوا يُنكروا إمامة الحسَن العسكريّ (ع) ، ويُثبتُوا إمامَة أخيه جَعفر من جهَة وصيّة أبيه علي الهَادي (ع) له ، فتأمّل .

الوقفَة السّابعَة والعِشرون : قال النّوبختي : ((وأمّا الفِرقَة الخَامِسَة: فَإنّها رَجعَت إلىٰ القَول بإمَامَة محمّد بن علي المتوفىٰ في حيَاة أبيه ، **وَزعمَت أنّ الحسَن وَجعفراً ادّعيا مَا لَم يَكُن لهما ، وأنّ أبَاهما لَم يُشرْ إليهما بشَيء مِنَ الوصيّة والإمَامَة** ، ولا رُوي عَنه في ذلك شيءٌ أصْلاً ، ولا نّص عَليهما بِشَيء يُوجِبُ إمَامَتَهُما، ولا هما في مَوضعِ ذَلكَ وخَاصّة جَعفر فإنّ فِيه خِصَالاً مَذموماً وَهُو بها مَشهور ولا يجوز أن يكونَ مِثلها في إمَام عَدْل، **وأمّا الحسن فَقد تُوفّي وَلا عَقِبَ لَه،** فَعَلِمنَا أنّ محمّداً كَان الإمَام قَد صَحّت الإشَارَة مِنْ أبيه إليه، **والحسَن قَد تُوفّي ولا عَقِبَ لَه ، ولا يجوز أن يَمُوت إمَامٌ بِلا خَلَف،...**، فلما بَطلَ عِندنا أن تكون الإمَامة تصلح لمثل جَعفر ، **وَبَطلت عَمّن لا خَلفَ لَه** لَم يَبْق إلاّ التّعلّل بإمَامة أبي جَعفر محمّد بن علي أخيهما إذْ لَم يَظهر منهُ إلاّ الصّلاح والعَفاف ، **وأنّ لَه عَقِباً قَائِما مَعروفاً مَع مَا كان مِن أبيه مِنَ الإشارَة بالقَول مما لا يجوز بُطلان مثله،** فَلا بُدّ مِنَ القَول بإمَامَته وأنّه القَائم المهدي ، أو الرّجُوع إلىٰ القول ببُطلان الإمَامة أصلاً وهَذا مما لا يجوز))[٦٤].

تَعليق : وهُنا أيضاً نُعلّق علىٰ هذا الكَلام للنّوبختي عن هذه الفرقَة من الشّيعَة ، بترتيب المسألَتين السّابقَتين ، **فأمّا المسألَة الأولىٰ** في خصوص خَبر الاثني عشَر : فإنّها أيضاً شاركَت الفِرق السّابقَة في انعَدام خَبر الاثني عشر عن واقعَها التّأريخي فيمَا تُؤمنُ به وبه تحتجّ ،بل إنّها رجعَت إلىٰ القول بمهدويّة الإمَام الحَادي عشَر أبو جَعفر محمّد بن عَلي الهَادي ، أخو الإمَام الحسن العَسكريّ ، وهذا يَنفي أيّ وجودٍ أو تأثيرٍ عندَهم لخبَر الاثني عشَر بالعَددْ ، ثمّ بقولِها بإمَامَة أبي جَعفر محمّد بن عَلي (ع) ، وليسَ هُو من ضمن

[٦٤] فرق الشيعة:٩٩.

قائمَة أسمَاء الأئمّة الاثني عشَر المُدعّىٰ فيهم النّص من رسول الله (ص) ، نعم! ثمّ انظُر كيفَ أثبتَت هذه الفِرقَة الإمامة لأبي جَعفر محمّد بن علي (ع) ، تجدُها ثبّتت الإمامَة فيه **لأجل وصيّة أبيه فيه** ، ثمّ وقفَت علىٰ مهدويّته ، رغمَ وجود الولَد له ، يظهَر لمّا انعَدمَت وصيّته في مَن يكون الإمام بعدَه من ذريّته ، فإنّما هي (الوصيّة) الطّريق الوحيد لتثبيت الإمامَة في الإمام اللاحق ، **ومعلومٌ أنّ أبا جعفَر محمّد بن عَلي (ع) ماتَ في زمَنِ أبيه ، ولم يُعرَف عنه وصيّة** ، فوقفَت هذه الفرقَة عليه وادّعوا أنّه الإمَام المَهدي القَائم ، نعم! ثمّ انظُر سبَب رجُوعها عن إمامَة الحسن العَسكري (ع) تجدُ أنّ ذلكَ لأجل عدَم صحّة الوصيّة والإمامَة فيه . نعم! **والمسألة الثّانية** حول وجود عَقِب للإمَام الحسن العسكريّ (ع) : فتجدُ أنّ هذه الفرقَة جعلَت أصل رجُوعِها عن إمامَة الحسن العسكريّ (ع) ، هُو عدم الوصيّة فيه من أبيه ، ثمّ أنّه ماتَ ولا عقِبَ له ، قالوا : ((**والحسَن قَد تُوفّي ولا عَقِبَ لَه ، ولا يجوز أن يَمُوت إمَامٌ بِلا خَلَف**)) ، وهذا منهم يقينٌ في انقطَاع الإمَام الحسَن العسكريّ (ع) بلا خلفَ ولا ولَدٌ ، لا كمَا تدّعي الإماميّة الاثنا عشريّة من جود خلَف وولدٍ للإمَام الحسن العسكريّ وأنّه محمّد المَهدي الثّاني عشَر الغَائب.

الوقفَة الثّامنَة والعِشرون : قال النّوبختي : ((وَقالت الفِرقَة السّادِسَة: **إنّ للحسَن بن عَلي ابناً سَمّاهُ محمّداً، ودَلّ عَليه** ، وليس الأمر كَما زَعَم مَنِ ادّعَىٰ أنّه تُوفّي وَلا خَلَف لَه ، **وَكيفَ يَكُون إمَام قَد ثَبت إمَامَته وَوصيّته ، وجرَت أمورُه عَلىٰ ذلك ، وهُو مَشهورٌ عِند الخاصّ والعَامّ ، ثم تُوفّي ولا خَلَف لَه** ، ولكن خَلَفَهُ قَائمٌ وُلِد قَبل وَفَاته بسِنين ، وَقَطعُوا عَلىٰ إمامته ، ومَوت الحسن ، وأن اسمه **محمّد وزَعَمُوا أنّه مَستور لا يُرىٰ خَائف مِن جَعفر وَغيره مِنْ أعدَائه وأنّها إحدَىٰ غَيبَاته ، وأنّه هُو الإمَام القَائم ، وقَد عُرِفَ في حيَاة أبيه ، وَنصّ عَليه** ، وَلا عَقِب لأبيه غَيره فَهُو الإمَام لا شكّ فِيه))[٦٥].

تَعليق : وهُنا أيضاً نُعلّق علىٰ هذا الكَلام للنّوبختي عن هذه الفرقَة من الشّيعَة بعدَ أن نُشير إلىٰ أنّ هذا القَول هُو قولُ الإماميّة الاثني عشريّة اليَوم ، فإنّهم يَقولون بأنّ الإمَام المَهدي محمّد بن الحسن العسكري وُلِد قبل وفاة أبيه بخمسِ سِنين ، سنَة (٢٥٥هـ) ، ثمّ سترَه أبوه عن عيون النّاس ، فنتكلّم هُنا أيضاً بترتيب المسألَتين السّابقَتين ، **فأمّا المسألَة الأولىٰ** في خصوص خَبر الاثني عشَر : فإنّ هذه الفرقَة الإماميّة

[٦٥] فرق الشيعة:١٠٠.

شاركَت الفَرق السّابقَة في الجَهل بخبَرَ الاثني عشَر ، إذ لم يكُن هذا الخَبر أساسُ قولِها في أنّ للإمام الحسن بن عَلي العسكريّ (ع) ، وإنّما وجهُ قولِهم من حكايَة النّوبختي وما ساقَه في هذا الخُصوص هُو قولُهم : ((**كيفَ يَكُون إمَام قَد ثَبت إمَامَته وَوصيّته ، وجرَت أمورُه عَلىٰ ذلك ، وهُو مَشهورٌ عِند الخاصّ والعَامّ ، ثم تُوفّي ولا خَلَف لَه**)) ، فتجدُهم يُشيرون إلىٰ ثبوتِ إمامَة الحسن العسكريّ بالوصيّة ، ولا يُشيرون إلىٰ خبر رسول الله (ص) الاثني عشري في إثباتِ إمامتِه ، ثمّ تجدهُم أيضاً في إثبات إمامَة محمّد المَهدي ولد الإمَام الحسن العسكريّ (ع) لا يعتمدون علىٰ ذلكَ الخبر في الاثني عشَر ، **بل علىٰ عَدم معقوليّة أن يكونَ مَنْ ثبتَت إمامتُه بلا وَلدٌ** ، والأصلُ عندَهم كمَا قال النّوبختي في الوقفَة الثّانية أنّ الإمامَة في أولاد عليّ وفاطمَة ، ينصّ علىٰ الإمَام علىٰ لاحقِه. ثمّ تأمّل أخي الباحث تجدُ أنّ هؤلاء يرجمونَ العُذر والقول بمهدوية ولد الحسن العسكريّ لمّا ظهَر لهُم أنّه مستورٌ غير موجودٍ بينَهم ، فقالوا بمهدويّته ، كما قالَت الفِرق الغابرَة بمهدويّة الإمام الصّادق (ع) ، ومَهدويّة الإمَام موسَىٰ الكَاظم (ع) ، وغيرهِما ، فَنَجدُ أنّ هذ الفِرقَة في قولِها ليستَ بدْعاً من أقوالٍ شاذّة انقسمَت حول أئمّتها بعد وفاتِهم ، فقالَت بأقوالٍ تخصّها ، وتعلّلت بتعلّلات في الغيبَة والمَهدويّة ، ولو قدّر الله وَلَداً للحسن العسكريّ (ع) فعلاً ، ثمّ لابنِه ابناً ، ثمّ لابنِ ابنِه ابناً يتسلسلون خمسَة أجيالٍ قادمَة ، لكانَ قولُ هذه الفرقَة الإماميّة بادّعاء مهدويّة محمد بن الحسَن ممجوجٌ مُستهجَنٌ كما استهجَنوا قول الواقفَة في الإمَام موسَىٰ الكاظم (ع) ، وقولَ غيرهِم من فرَق الشّيعة الذي وقفوا علىٰ أئمّتهم وادّعوا لهم المَهدويّة ، ولكانَ الأئمّة بذلك الفرض (الخمسَة الأجيال) سبعَة عشرَ إماماً ، إذا فرضنَا انقطَاع السّابع عشَر تماماً كما انقطَع الحسن العسكريّ (ع) ، الحاصلُ أنّ قولَ هذه الفِرقَة في ادّعاء أنّ للإمَام الحسن العسكريّ (ع) ولدٌ وُلِدَ في زَمان أبيه معَ ما قدْ عرفتَ من أقوال شيعَة الحسن العسكريّ (ع) في القطعَ علىٰ أنّه لا ولدَ له ، ستعلَمُ أنّ ذلكَ ترقيعٌ لمكَان عدَم استيعابِهم أن ينتهِي أصلُهم في تسلسُل الأعقَاب بانقطَاعٌ ، فلم يحتجّوا بخَبر الاثني عشَر في تلكَ الحقبَة علىٰ إثبات الوَلَد للحسن العسكريّ (ع) ، **وإنّما بعدَم معقوليّة أن يكونَ إماماً صحيح الإمامَة بالوصيّة من أبيه ثمّ لا يكونُ له عِقبٌ** ، وستقفُ أيضاً في الوقفَتين القادمَتين التّاسعَة والعشرين ، والثّلاثين ، علىٰ ما يردّ علىٰ هذا القَول ، وهذ الدّعوىٰ التي لم يعلَم عنها جميعُ شيعَة الإمام الحسن العسكريّ (ع) ، وهي ولادَة ابنٍ له في حياتِه ، بل والإيصَاء له ، وأنا أتكلّم هُنا من داخل هذا الكِتاب الإماميّ (فِرق الشّيعَة) وأستنبطُ منه فتنبّه

لذلكَ ، إذ المقام البَحثي والموضوعي الذي انتهجتُه في هذا الكِتَاب مُناقشَة كلّ كِتاب علىٰ حَدة لنخرُج منه بمدلولات تُفيدُنا حول موضوع البَحث ، التّاريخ الرّوائي لخبر الاثني عشر ، والمقامُ هُنا مُناقشَة ودراسَة ما في كِتاب (فِرق الشّيعَة) ، فإنّه علىٰ أهميّته وُمعاصرَته لُمنتصف القرن الثّالث وأوائل القرن الرّابع ، فإنّه يَحكي عن إماميّة ، بل عن شيعَة أئمّة لا يعرف واقعُهم أيّ معنىً لخَبَر الاثني عشر ، ومنهُم فرقَة الإماميّة المعروفَة اليوم كما حكىٰ قول سلفها النّوبختي. نعم! **والمسألة الثّانية** حول إثبَات هَؤلاء الإماميّة من الشيّعَة الولَد للإمَام الحسَن العسكريّ (ع) : وهذا قد تقدّم في المسألَة الأولَى ، ونُشيرُ إلىٰ أنّ أخبَار ولادَة الإمَام المَهدي ابن الحسن العسكريّ في كُتب الإماميّة ومصنّفاتهم الحديثيّة غريبَة مُتضاربَة لصيقةٌ بالخُرافَة والتّلفيق ، وليسَ المقام هُنا مقام دراسَة ولادَة الإمَام المَهدي من عدمِه ، وإلاّ لأتينَا بدليل ضَعف روايات ولادَة الإمَام المَهدي من كُتب الإماميّة ، ولعلّ الله يُعين ويُيَسّر ذلكَ في وقتٍ لاحقٍ ، بُغيَة دفع شُبه تردُ في هذه المسألَة ، وما قد امتحنَنا به البَعضُ من الإماميّة في هذا الزّمان ، نعم! فأمّا المَقام هُنا فمام مُناقشَة خبر الاثني عشر من النّاحيَة الرّوائيّة والتأريخيّة عندَ الإماميّة ، نعم! ونعودُ ونُذكّر الباحث بتأمّل قول الفِرقَتين في الوقفَتين التّاسعَة والعشرين ، والثّلاثين التي تردّ علىٰ قول الإماميّة السّابق التي تزعُم ولادَة محمد بن الحسن المَهدي قبلَ وَفاة أبيه بسَنوات .

الوقفَة التّاسعَة والعِشرون : قال النّوبختي : ((وَقَالت الفِرقَة السّابِعَة **بَلْ وُلِد للحسَن وَلدٌ بَعدَه بثمانية أشهُر، وإنّ الذين ادّعَوا لَه وَلداً في حَيَاتِه كَاذبون مُبطِلون في دَعْوَاهُم ، لأنّ ذَلِك لَو كَان لم يَخف كمَا لم يخف غَيرُه ، ولكنّه مَضىٰ ولم يُعرف لَه وَلَد ، ولا يجوز أن يُكابَر في مِثلِ ذِلك وَيُدفَع العَيان والمعقُول والمُتعَارَف،** وقَدْ كَان الحِبَل فيما مَضىٰ قَائما ظاهراً ثَابتاً عِند السّلطَان وعِندَ سَائر النّاس ، وامتُنِع مِنْ قِسمَة مِيراثه من أجل ذَلك حَتىٰ بَطل بعد ذلك عِندَ السّلطَان وَخَفِي أمْرُه ، فَقَدْ وُلِد لَه ابنٌ بَعد وَفاته بثمانية أشهُر ، وقَد **كان أمرَ أن يُسَمّىٰ محمّداً وأوصىٰ بذلك وَهُو مَستورٌ لا يُرىٰ**. واعتلّوا في تجويز ذلك وتصحيحِه بِخبَرٍ يُروىٰ عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنّه قَال: ((سَتُبلَونَ بالجَنين في بَطنِ أمّه والرّضِيعْ))[٦٦].

[٦٦] فرق الشيعة:١٠١.

تَعليق : وهُنا أيضاً نُعلّق علىٰ هذا الكَلام للنّوبختي عن هذه الفرقَة من الشّيعَة ، فنتكلّم هُنا أيضاً بترتيب المسألَتين السّابقَتين ، **فأمّا المسألَة الأولىٰ** في خصوص خَبر الاثني عشَر : فإنّ هذه الفرقَة اعتمدَت علىٰ الوصيّة من الإمام الحسَن العسكريّ علىٰ ابنِه ، قالوا : ((**كان أمرَ أن يُسَمّىٰ محمّداً وأوصىٰ بذلك وَهُو مَستورٌ لا يُرىٰ**)) ، ثمّ كانَ محلّ اعتمادِهم علىٰ إثبات الوَلد هُو غير النّص المحمديّ الاثني عشري الذي من المُفترض أن يكونَ لهُم في زمانِهم مُفيداً للعلم اليقيني بوجود ولدٍ للإمَام الحسن العسكريّ لمّا كانَ الخبر يحكي عَن إمامَة اثني عشر إماماً ، والعسكريّ الحادي عشَر ، ثمّ لمّا كان الخَبر يحكي عن إمامَة اثني عشَر ومحمّد ابن العسكريّ من ضمنهم ، إلاّ أنّ هذه الفرقَة انطلقَت تُثبتُ ذلك من خلال الحِبِّل الثّابت عن السّلطان والنّاس ، ثمّ قالت أنّه بطل! لأجل ذلك السّتر وتلك الغيبَة ، نعم! وهُنا نجدُ هذه الفَرقة من الشّيعَة تحكي بجزمٍ ويقين عدم ولادَة ولدٍ للحسن العسكريّ في زمانَه ، قالوا : ((**وإنّ الذين ادّعَوا لَه وَلداً في حَيَاتِه كَاذبون مُبطِلون في دَعْوَاهُم ، لأنّ ذَلِك لَو كَان لم يَخف كمَا لم يخف غَيْره ، ولكنّه مَضىٰ ولم يُعرف لَه وَلَد ، ولا يجوز أن يُكابَر في مِثل ذِلك وَيُدفَع العَيان والمعقُول والمُتعَارَف**)) ، وهذا فرّدٌ علىٰ الإماميّة اليَوم يحكيه النّوبختي عن أولئك المُعاصرين للإمَام الحسن العسكري وتلكَ الحِقبَة ، وانُظر كيفَ نسبُوا الإماميّة القائلين بولادَة ابنٍ للحسن العسكريّ قبل وفاتِه بسنين إلىٰ **مُكابَرة المَعلوم** في ذلك الزّمان ، وعندي أنّ بيَن ذلكَ وبين تلكَ القصص التي تحكيها الإماميّة وترويها في مصنّفاتها القريبَة للخيال نتيجَة تلكَ المُكابَرة وذلك الادّعاء الذي جعلَهم يصطدمونَ بالواقعْ ، قولهُم بأنّ الإمَام المَهدي محمّد بن الحسن وُلِد من دون أن يكون أثَر حملٍ في أمّه ، وأنّه كان يُنمو ويكبر سريعاً علىٰ خلاف بقيّة الأطفَال ، وأنّ والدَه ستَره عن النّاس ، **نعم!** فهذه الفرقَة من الشّيعَة لا شكّ أنّها سفّهت هذا الكَلام من سلفَ الإماميّة الاثني عشريّة لذلك نَسَبَتُه إلىٰ **مُكابَرة الواقعْ** ، فقالَت هذه الفرقَة في هذه الوقفَة أنّ الحسَن العسكريّ مات وليس له ولَد ، إلاّ أنّ امرأته كانت حُبلَىٰ ، وأنّ ابنه وُلِدَ بعدَه بثمانيَة أشهُر ، ثمّ غابَ لذك الولَد واستتر ، وهذا أيضاً وهَمٌ من هَؤلاء وترقيعٌ ، وستردّ عليه فرقَة أخرىٰ من الشيّعة في الوقفَة الثّلاثينْ بحجّة قويّة ، نعم! وهذه الفرقَة من الشّيعَة في هذه الوقفَة قد ردّت علىٰ الإماميّة قولَهم بولادَة محمد بن الحسن العسكري قبل وفاة أبيه بسنوَات ، فقالت : ((لأنّ ذَلِك لَو كَان لم يَخف كمَا لم يخف غَيرُه)) ، فجميعُ أسلاف الحسن العسكريّ كان لهُم أبناء ظَاهرون معروفَة ولادَة أبنائِهم ، نعم! ثمّ تأمّل هذه الفرقَة في هذه الوقفَة تجد أنّهم

يعتلّون ويحتجّون بالخبر عن الرّضا (ع) أنّهم سيُبتلون بالجَنين والرّضيعٌ ، والإماميّة اليَوم يعتلّون ويحتجّون بروايات في البَلوىٰ بالغيبَة وخفَاء الحمل والولادَة!. نعم! **والمسألة الثّانية** حول إثبَات هَؤلاء الإماميّة من الشيّعَة الولَد للإمَام الحسَن العسكريّ (ع) : وهذا أيضاً قد تقدّم في المسألَة الأولَىٰ القريبَة في هذه الوقفَة ، وستقف في الوقفَة الثّلاثين علىٰ مَا يردّ علىٰ أصحاب هذه الفرقَة وسابقتِها .

الوقفَة الثّلاثون : قال النّوبختي : ((وَقَالت الفِرقَة الثّامنَة: **إنّه لا وَلد للحَسن أصلاً ، لأنّا قَد امتحَنّا ذَلِك وَطلبنَاه بكُلّ وَجه ، فَلم نَجِده** ، وَلو جَاز لنَا أن نَقول في مِثل الحسن وقَد تُوفّي ولا ولَد لَه إنّ لَه وَلداً خَفِيّاً ، **لجازَ مِثل هَذِه الدّعوَىٰ في كُلّ مَيّت عن غَير خَلَف** ، ولجازَ مِثل ذَلك في النّبي (ص) أنْ يُقال خَلَّف ابناً نبياً رَسُولاً ، وكَذلِك في عَبد الله بن جعفر بن محمّد أنّه خَلّف ابناً ، وأنّ أبا الحسَن الرّضَا عَليه السلام خَلّف ثَلاثَة بَنين غَير أبي جَعفر أحَدهم الإمَام، **لأنّ مجيء الخبر بوفَاة الحسَن بِلا عَقِب كَمَجِيء الخبَر بأنّ النّبي (ص) لم يُخلّف ذكراً مِنْ صُلبِه** ، وَلا خَلّفَ عَبد الله بن جعفر ابناً ، وَلا كان للرضا أربعَة بَنين، فَالولد قَد بَطل لا محالَة، ولكن هُناك حِبَلٌ قَائم قَد صَحّ في سَريّة لَه وسَتَلِدُ ذَكراً إمَاماً مَتىٰ مَا وَلدَت، فَإنّه لا يجوز أن يَمضي الإمَام ولا خلفَ لَه فَتبطُل الإمَامة وتخلو الأرض مِنَ الحجّة. وَاحتجّ أصحَاب الوَلد عَلىٰ هَؤلاء فَقَالُوا: أنكَرتُم عَلَيَنَا أمْراً قُلتُم بمِثلِه ، ثمّ لم تَقنَعُوا بذلكَ حتّىٰ أضَفْتُم إليه مَا تُنكرُه العُقُول ، قُلتم: إنّ هُنَاك حِبَلاً قَائماً ، فإن كُنتم اجتهدتُم في طَلَب الوَلد فَلم تَجدوه فَأنكرتمُوه لذَلك ، فَقَد طَلبنَا مَعرِفَة الحِبَل وَتصحِيحِه أشَدّ مِن طَلَبكُم واجتهَدْنَا فيه أشَدّ مِنِ اجتهَادِكُم فَاستقصينَا في ذَلك غَاية الاستقصَاء فَلَم نَجِده ، فَنحنُ في الوَلد أصْدَق مِنكُم لأنّه قَد يجوز في العَقل والعَادة والتّعارف أن يكون للرّجُل وَلدٌ مَستور لا يُعرف في الظّاهر ، وَيظهَر بَعد ذلك ويَصحّ نَسبه. (وقال المُنكرون) : الأمر الذي ادّعيتمُوه مُنكرٌ شَنيع يُنكره عَقلُ كلّ عَاقل وَيدفعه التّعارف والعَادة مَع مَا فيه من كثرَة الرّوايات الصّحيحة عَن الأئمّة الصّادقين أنّ الحِبَل لا يَكون أكثرَ مِن تِسعَة أشهُر ، وَقد مَضىٰ للحِبَل الذي ادعيتمُوه سُنون ، وإنّكم عَلىٰ قَولِكُم بلا صِحّة ولا بَيّنة))[٦٧].

---

[٦٧] فرق الشيعة:١٠١.

تَعليق : وهُنا أيضاً نُعلّق علىٰ هذا الكَلام للنّوبختي عن هذه الفرقَة من الشّيعَة ، فنتكلّم هُنا أيضاً بترتيب المسألَتين السّابقَتين ، **فأمّا المسألَة الأولىٰ** في خصوص خَبر الاثني عشَر : فإنّ هذه الفرقَة لم تَعتمِد في تأصيلِها الولَد أو الحِبل للحسن العَسكري علىٰ خبَر اثني عشريّ عَدديّ ، أو عدديّ واسميّ ، بل إنّها اتّجهَت تُؤصّل من طريق أنّ الأرض لا تُخلو من الإمَام ، لذلكَ قالوا : ((**فَإنّه لا يجوز أن يَمضي الإمَام ولا خلفَ لَه فَتبطُل الإمَامة وتخلو الأرض مِنَ الحجّة**))، فهذه الفرقَة في هذه الوقفَة لم تُثبت الولَد للحسَن العسكريّ في زمانهِم وأنكرَت اختفَاءَه وغيبَته وتعلّلوا لأجل ذلك بما قدْ وقفتَ عليه في أصل النّص من ادّعاء الولد لرسول الله (ص) ، والولد لِعبدالله بن جَعفر (ع) ، **نعم!** إلاّ أنّ هذه الفِرقَة التي يَحكي النّوبختي قولَها يظَهر أنّها تتكلّم بهذا بعد سنوَات من موتِ الإمَام الحسن العسكريّ (ع) ، هذه الفِرقَة أثبَت الحِبل في سَريّة للحسَن (ع) ، فردّت عليها الفرقَة السّابقَة الإماميّة في الوَقفَة الثّامنَة والعِشرين ، بقولهِم في الحِبل : ((**فَقَد طَلبنَا مَعرفَة الحِبَل وَتصحيحِه أشَدّ مِن طَلَبِكُم واجتهَدْنَا فِيه أشَدّ مِن اجتهَادِكُم فَاستقصينَا في ذَلك غَاية الاستقصَاء فَلَم نَجِده**)) ، بأنّ هذه الفِرقَة الثّامنة والعِشرين هي التي تقولُ بحِبَل بلا أثَرٍ يُعرَف في أمّ المَهدي محمّد بن الحسن . نعم! **والمسألة الثّانية** حول وجود عَقِب للإمَام الحسن العسكريّ (ع) : فتجدُ هذا الاختلاف الكَبير بين المُعاصرين للإمَام الحسن العسكريّ من أصحابِه ، فالأوّل يَنفي العِقبَ والخلَف نهائيّاً ، الحِبل والولَدْ ، فينتقلُ إلىٰ إمامَة أخيه جَعفر ، أو مهدويّة أخيه محمّد . والثّاني : يقولُ بأنّه ولِدَ للحسَن العسكريّ (ع) ولَدٌ قبل وفاةِ أبيه بسنينٍ ، فيردّ عليهِم آخَرون بقولهِم : ((إنّه لا وَلد للحَسن أصلاً ، لأنّا قَد امتحَنّا ذَلِك وَطلبنَاه بكُلّ وَجه ، فَلم نَجِده)) . والثّالث: يردّ علىٰ هَؤلاء القَائلون بالولَد قبل وفَاة أبيه بسنين بقولهِم : ((**إنّ الذين ادّعَوا لَه وَلداً في حَيَاتِه كَاذبون مُبطِلون في دَعْوَاهُم ، لأنّ ذَلِك لَو كَان لم يَخف كمَا لم يخف غَيرُه ، ولكنّه مَضىٰ ولم يُعرف لَه وَلَد ، ولا يجوز أن يُكابَر في مِثلِ ذِلك وَيُدفَع العَيان والمعقُول والمُتعَارَف**)) ، ويقولُ بل كانِ الحِبل قبل وفاة الحَسَن العسكريّ (ع) بشهَر ، ثمّ ثمانيَة أشهُر بعد وفاتِه ، ثمّ استتر المولود . وهذه الفرقَة الرّابعَة : تردّ علىٰ هؤلاء جميعاً وتنفي الولَد أصلاً ، وإنّما تثبتُ الحِبَل وتسكُتْ ، فيردّ علىٰ هَؤلاء آخَرون في الحِبل وأنّهم لم يقفُوا عَليه بقولهِم : ((فَقَد طَلبنَا مَعرفَة الحِبَل وَتصحيحِه أشَدّ مِن طَلَبِكُم واجتهَدْنَا فِيه أشَدّ مِن اجتهَادِكُم فَاستقصينَا في ذَلك غَاية الاستقصَاء فَلَم نَجِده)) ، ثمّ تأمّل أقوال الفِرق الأخرَىٰ الآتيَة لأصحاب الحَسن العسكري (ع) .

نعم! فإذا عرفتَ هذه الأقوال من أولئكَ المُعاصرين للإمَام الحسن العسكريّ (ع) ، وعرفَت أنّ أخاه جعفر قد اقتسمَ ميراثَه ، ثمّ استحضرَت تلكَ الرّوايات الغريبَة في إثباتِ إماميّة اليَوم لولادَة محمّد المَهدي ابن الحسن العسكريّ ، ستقفُ يقيناً علىٰ أنّه هُناك ترقيعٌ لعمليّة إثبَات الولَد هذا ، وأنّهم قدْ أُلجئُوا إليه لَمّا كانَ أصلُهم أنّ الزّمان لا يَخلو من إمَام ، ثمّ الإمامَة في الأعقَاب وصيّة من والدٍ إلىٰ ولَدٌ ، ثمّ لا ولَد ولا خلَف للحسن العَسكريّ (ع) ، وإلاّ فَما مِثلُ حِبَلٍ ، بعلامَات الحِبَل تسعَة أشهُر في المرأة يغيبُ عن العُقَلاء كلّهم ، ثمّ ولدٌ يجتهدُ أصحابَه الوقوفَ عَليه ثمّ لا يقفونَ عَليه بعينِه ، والله المُستعَان ، لا أطيلُ في هذه الجُزئيّة ، فكمَا أشرت ليسَ الغرضُ من هذه المسألَة الثّانية إلاّ أن يستحضرَها البَاحث المهتمّ عندَ بحثِه مسألَة ثبوت ولادَةِ ولدٍ للإمام الحسن بن عَلي العسكريّ (ع) ، وإلاّ فليسَ هذا محلّ بحثنَا هُنا ، بل المسألَة الأولىٰ حول التأريخ الرّوائي لخبر الاثني عشر ، وقد وقفتَ أخي الباحث علىٰ أنّ تلكَ الحِقبَة فيمَا بعد وفاَة الحسَن العسكريّ (ع) ، مُنتصف القرن الثّالث الهجريّ ، وبداية القرن الرّابع ، أو قُلْ أواخر القرن الثّالث بدايَة القرن الرّابع علىٰ أقصىٰ تَقدير كَما سيأتي ، لم يكُن هُناك أي أثَر لخبَر الاثني عشر في الواقع التأريخي الإماميّ .

الوقفَة الحَاديَة والثّلاثون : قال النّوبختي : ((وَقالت **الفِرقَة التّاسِعَة**: إنّ الحسَن بن عَلي قَد صَحّت وَفَاة أبيه وَجدّه وسَائر آبائه عليهم السلام **فكما صَحّت وَفاته بالخبر الذي لا يُكذّب مِثلُه ، فكذلِكَ صَحّ أنّه لا إمَام بعد الحسَن** وذَلك جَائزٌ في العُقول والتّعارف كما جَاز أن تنقطِع النبوّة فلا يَكون بعد محمّد (ص) نَبي ، **فكذلك جَاز أن تَنقطِع الإمَامة**، وَقد رُوي عَن الصّادقين أنّ الأرضَ لا تخلو مِن حجّة إلاّ أنْ يَغضَب الله علىٰ أهل الأرض بمَعاصيهم فيرفع عَنهم الحجّة إلىٰ وَقتٍ والله عز وجلّ يَفعل ما يشاء، وليس في قَولنا هذا بُطلان الإمامة. وهَذا جائز أيضاً مِنْ وَجهٍ آخَر كما جَازَ أنْ لا يَكون قبل النبي (ص) فيما بَينه وبين عِيسىٰ عليه السلام نَبيّ ولا وَصيّ ، ولما رَوينَا مِن الأخبار أنّه كَانت بين الأنبياء فَترات -ورَووا ثلثمائة سنة، ورُوي مَائتي سنَة- ليسَ فِيها نبيّ وَلا وصيّ. وَقد قَال الصّادق عَليه السلام إنّ الفَترة هِي الزّمَان الذي لا يَكون فيه رَسول ولا إمَام. والأرض اليَوم بلا حُجّة إلاّ أنْ يَشاء الله فيبعَث القَائم مِنْ آل محمّد (ص) لَه فَيُحيي الأرض بَعد مَوتها كما بَعث محمّداً (ص) علىٰ حين فَترة مِنَ الرّسُل فجدَّد مَا دُرس مِن

دِين عِيسَىٰ وَدِين الأنبياء قبله صلىٰ الله عليهم، فكذلك يَبعث القَائم إذا شاءَ جَلّ وَعزّ. والحجةّ علينا أن يبعَث القائم وَظُهور الأمر والنّهي المتقدِّمين والعِلْم الذي في أيدينا مما خرَج عَنهم إلينا والتمسّك بالماضي مَع الإقرار بمَوته كما كَانت الحجّة علىٰ الناس قبل ظهور نبينا (ص) أمر عيسىٰ عليه السلام ونَهيه ومَا خرج وعَلم أوصيَائه والتمسّك بالإقرار بنبوته وبمَوته والإقرار بمَن ظهَرَ مِنْ أوصيَائه))[٦٨] .

تَعليق : وهُنا أيضاً نُعلّق علىٰ هذا الكَلام للنّوبختي عن هذه الفرقَة من الشّيعَة ، فنتكلّم هُنا أيضاً بترتيب المسألَتين السّابقَتين ، **فأمّا المسألَة الأولىٰ** في خصوص خَبر الاثني عشَر : فإنّ هذه الفرقَة لم تَعتمِد في تأصيلِها علىٰ خبَر الاثني عشَر ، بل إنّها قاطعَةٌ علىٰ أنّه لا ولَد للحسَن العسكريّ ، وأنّ الإمامَة انقطعَت بعد الإمَام الحسن العسكريّ ، وعندي أنّ هذه الفرقَة من بين أصحاب الحسَن العسكريّ (ع) هي الفرقَة التي ذهبَت إلىٰ التعقّل أكثَر والواقعيّة ، ولم تجنَح إلىٰ التأصيل غير الواقعيّ بدعاوىٰ الحِبَل والولادَة ، فقال هَؤلاء : ((**فكما صَحّت وَفاته بالخبر الذي لا يُكذّب مِثلُه ، فكذلِكَ صَحّ أنّه لا إمَام بعد الحسَن**)) ، فهؤلاء يُخبرون عَن تَواترٌ لأهل ذلكَ الزّمان بعدَم وجود ولَد للإمَام الحسَن العسكريّ (ع) ، وأنّه لم تصحّ إمامَة أحدٍ بعد الإمَام الحسَن العسكريّ (ع) ، وهذا يُشبه قول الفرقَة السّابقَة في الوقفَة الثّلاثين عندمَا اعتلّوا وقَالوا في عَدم وجود الولَد : ((**إنّه لا وَلد للحَسن أصلاً ، لأنّا قَد امتحَنّا ذَلِك وَطلبنَاه بكُلّ وَجه ، فَلم نَجِده**)) ، نعم! إلاّ أنّ هذه الفِرقَة في هذه الوقفَة بعد تجويزَها واعتمادِها علىٰ الخَبر المروي عن أئمّتهم بأنّ الأرض قد تخلو من الإمام بسبب غضَب الله ، نجدهُم يُخبرون بنظريّة يقتربون فيها من قول سوادِ الأمّة من أنّ الله تعالىٰ سيبعَث قائماً (المَهدي) متىٰ شَاء جلّ شأنُه من آل محمّد ، ولن يكونَ هذا القَائمُ من نسل الحسن العسكريّ (ع) لأنّه قد ماتَ بلا عَقِبٌ ، هذا كلّه مفهوم ما حكَاه النّوبختي عن هذه الفرقَة من أصحاَب الإمَام الحسَن العسكريّ (ع) ، وعندي أنّها فرقَة قد جنحَت للواقع من عدَم وجود العقِب للإمام الحسن العسكري (ع) ، وإن كنّا لا نزال ننُكرُ عليهِم أصلَهم في إمامَة السّابقين بالقول بالوصيّة ، فأمّا النصّ علىٰ الاثني عشَر فهُو عن هذه الفرقَة أبعد ما يكونُ. نعم! **والمسألة الثّانية** حول وجود عَقِب

[٦٨] فرق الشيعة:١٠٢.

للإمَام الحسن العسكريّ (ع) : فتجدُ قول هذه الفرقَة واضحٌ جليّ في عَدم وجود الولَد ، وانقطاع الإمامَة بعد الإمام الحسن العسكريّ (ع) .

الوقفَة الثّانية والثّلاثون : قال النّوبختي : ((وَقالت **الفِرقَة العَاشِرَة:** إنّ أبَا جَعفَر محمّد بن عَلي الميّت في حياة أبيه **كَان الإمَام بوصيّةٍ مِن أبيه إليه وإشَارَتهِ ودَلالته ونصّه عَلىٰ اسمه وعينِه، وَلا يجوز أن يُشير إمَام قَد ثَبتت إمَامَته وصَحّت عَلىٰ غير إمَام،** فلما حَضَرت وفَاة محمّد **لم يجُز أن لا يُوصِي ولا يُقيم إمَاماً** ، ولا يجوز لَه أن يُوصي إلىٰ أبيه إذْ إمَامَة أبيه ثابتة عَن جدّه، وَلا يجوزُ أيضاً أن يَأمُر مَع أبيه ويَنهىٰ ويُقيم مَنْ يَأمُر مَعه وَيُشاركه، وإنما ثبتَت لَه الإمامة بَعد مُضيّ أبيه، فلما لم يجُز إلاّ أن يُوصِي ، أوصىٰ إلىٰ غُلامٍ لأبيه صَغير كَان في خِدمَته يُقَال لَه نَفيس وكَان ثقة أميناً عِندَه ودفع إليه الكُتب والعُلوم والسلاح وما تحتاج إليه الأمّة ، وأوصَاه إذا حَدَث بأبيه حَدَثُ الموت يُؤدّي ذَلك كله إلىٰ أخيه جَعفَر ، ولم يُطلع علىٰ ذلك أحداً غَير أبيه وإنّما فعلَ ذَلك لتَقلّ التّهمَة ولا يُعلَم به، وَقَبض أبو جَعفَر فلما عَلِم أهل دَاره والمائلون إلىٰ أبي محمّد الحسن بن علي قصّته وأحسّوا بأمرِه حَسَدُوه ، ونَصبوا لَه وبغَوه الغَوائل. فلما أحسّ بذلك مِنهم وخَاف علىٰ نفسه وخَشي أن تَبطل الإمَامة وتذهب الوصيّة دَعا جَعفراً وَأوصىٰ إليه ، ودَفع إليه جميع مَا استودعه أبو جعفر محمّد بن علي أخوه الميت في حيَاة أبيه ، ودفَع إليه الوصية علىٰ نحو مَا أمَرَه» ،....، وأنكَروا إمَامَة الحسن **فَقالوا لم يُوصِ أبوه إليه ولا غير وصيّته إلىٰ محمّد ابنه،** وهَذا عِندهم صَحيح ، فَقالوا بإمَامة جعفر من هذا الوجه ونَاظروا عليها. وهَذه الفِرقة تتقوّل علىٰ أبي محمد الحسن بن علي تقوّلاً شديداً تُكفِّرُه وتُكفِّر مَنْ قَال بإمَامَته ، وتَغلوا في القَول في جَعْفَر وتدّعِي أنّه القَائم))[٦٩].

تَعليق : وهُنا تأمّل أخي البَاحث قولَ هذه الفِرقَة فإنّها تحكي ذلكَ الواقع الذي لا يعرفُ لخَبَر الاثني عشَر بالعدد ، أو بالاسم والعَدد أيّ طريقٍ في التّأصيل والاعتمَاد ، فتجدُ أنّ هؤلاء يبنونَ علىٰ ذلكَ الأصل الذي اشتركُوا فيه ، وحكاه النّوبختي في الوقفَة الثّانية ، من أنّ طريق الإمامة الوصيّة من الإمَام السّابق إلىٰ الإمَام اللاحقّ ، فأثبتَ هؤلاء الإمَام لأبي جَعفر محمّد بن عَلي الهَادي (ع) ، اعتلّوا بقولِهم : ((**كَان الإمَام بوصيّةٍ مِن أبيه إليه وإشَارَتهِ ودَلالته ونصّه عَلىٰ اسمه وعينِه**)) ، ثمّ أيضاً هؤلاء بنَوا علىٰ أنّ الوصيّة

---

[٦٩] فرق الشيعة:١٠٣.

لابدّ أن تنتقلَ من إمامٍ إلى إمامٍ بعدَه ، وأنّه لا يجُوز أن يموت الإمام بدون وصيّة ، فقالوا : ((**فلما حَضَرت وفَاة محمّد لم يجُز أن لا يُوصِي ولا يُقيم إمَاماً**)) ، فقالوا بالوصيّة من محمّد بن علي ، إلى أخيه جعفر بن عَلي (ع) ، وهَؤلاء عادُوا بالإمامَة في الإخوة مُضطربون على أصل بقيّة أصحابِهم في أنّ الإمامة لا تعودُ في الأعقَاب ، فتأمّل كيفَ أصبحَ جعفرٌ (ع) إماماً وهُو خارج عن مضمون خبَر الاثني عشَر لو كان لذلك الخَبر وجودٌ في تلكَ الحِقبَة كما يُدعّى تواتُره والله المُستعَان .

الوقفَة الثّالثة والثّلاثون : قال النّوبختي : ((وَقَالت الفِرقَة الحاديَة عَشرة مِنهُم لما سُئلوا عَن ذَلك ، وقيل لهم ما تَقولُون في الإمَام أهُو جَعفر أم غيرُه؟ قَالوا: **لا نَدْري مَا نَقول في ذلك أهُو مِنْ وَلد الحسَن ، أمْ مِن إخوَته فَقد اشتبه عَلينَا الأمْر**، إنّا نَقول إن الحسَن بن علي كان إماماً وقَد تُوفّي وإنّ الأرضَ لا تخلو مِنْ حُجّة، **ونَتوقّف ولا نُقدِم عَلى شَيء حَتّى يَصحّ لنَا الأمر ويَتبيّن**))[70].

تَعليق : وهُنا تأمّل أخي البَاحث قولَ هذه الفِرقَة ، تجدهُ ينطلقُ أيضاً من غير خلفيّة معرفَتهم بخبَر عن اثني عشَر إمام ، لذلك تجدهُم يتوقّفون بعد الإمَام الحسن العسكريّ (ع) ، لا يقطعُون هل الإمامَة في ولَد الحسَن ، فيظهَر أنّهم قد اصطدمُوا بواقع عدم وجود الوَلد له ، واختلاف دعاوى الحِبل والولادَة ، ثمّ أيضاً لا يقطعُون هل الإمام هُو جَعفر بن عَلي ، والحاصلُ لو كان من نصّ على أئمّة اثني عشر بأسمائِهم لما كانَ لجعَفر في تردّدهم أي مكَانٌ ، فتأمّل .

الوقفَة الرّابعة والثّلاثون : قال النّوبختي يتكلّم عن الفرقَة الإماميّة صحيحَة التشيّع التي هُو عليهَا : ((وَقَالت الفِرقَة الثّانيَة عَشْرة وَهُم الإماميّة : لَيس القول **كما قَال هؤلاء كلّهُم** بل لله عَزّ وجَلّ في الأرض حُجّة مِنْ وَلَد الحسَن بن عَلي ، وأمْرُ الله بَالِغ ، **وَهُو وَصيٌّ لأبيه عَلى المنهاج الأوّل والسّنن المَاضِيَة**، ولا تَكون الإمامة في أخوَين بعد الحسن والحسين عليهما السلام ولا يجوز ذَلك ، ولا تَكُون إلاّ في عَقِب الحسَن بن علي **إلى أنْ يَنقَضِيَ الخَلْقُ مُتَّصِلاً ذَلِك مَا اتّصَلَت أمُور الله تعالى**، وَلو كَان في الأرض رَجُلان لكانَ أحَدهما الحجّة ، وَلو مَات أحَدهما لكانَ الآخِر الحجّة **مَا دام أمر الله وَنهيه قَائِمَين في خَلقه**، ولا يجوز أن تَكون الإمَامَة في عَقِبِ مَنْ لم تَثبُت لَه إمَامَة ، وَلم تَلزَم العِباد به حُجّة ممّن مَات في حَيَاة أبيه ، وَلا في

[70] فرق الشيعة:١٠٥.

وَلده ، **ولو جاز ذلك لصحّ** قَول أصحاب إسماعيل بن جَعفَر ومذهبهم ، **ولثَبَتَت** إمَامة محمد بن جَعفر وَكانَ مَنْ قَال بها مُحقّاً بَعد مُضيّ جَعفر بن محمّد. وَهَذا الذي ذَكرنَاه هُو المَأثور **عَن الصّادِقين الذي لا تَدَافُعَ لَه بين هَذه العِصَابة وَلا شك فيه لِصِحَّة مَخرَجِه وَقوّة أسبَابه وَجَودَة إسنَاده.** ولا يجوز أنْ تَخلو الأرضُ مِن حُجّة ، وَلو خَلت ساعة لسَاخت الأرضُ وَمَنْ عَليها ولا يجوز شَيء مِن مَقَالات هَذِه الفِرَق كُلّها فَنحن مُستسلِمُون بالماضِي وإمَامَتِهِ مُقرِّونَ بِوَفَاتِهِ مُعترفون بأنّ لَه خَلفاً قَائماً مِن صُلبِه ، وأنّ خَلَفَه هُو الإمَامُ مِنْ بَعدِه حَتىٰ يَظهَر وَيُعلِن أمْرَه كَما ظَهَر وعَلَن أمر مَن مَضىٰ قَبله مِن آبائه ويَأذن الله في ذلك ، إذ الأمر لله يَفعل مَا يشاء ويأمر بما يُريد مِن ظُهورِه وَخفَائه كما قال أمير المؤمنين ع(ع) : ((اللهمّ إنّك لا تُخلي الأرض مِن حُجّة لَك عَلىٰ خَلقِك ظَاهراً مَعروفاً ، أو خَائفا مَغموراً ، كَيلا تبطُل حُجّتك وبيناتك)) . وبذلك أُمِرْنا وَبِه جَاءت الأخبار الصّحيحَة عَن الأئمّة الماضين، لأنه ليس للعِبَاد أنْ يَبحثوا عَن أمور الله وَيقضُوا بِلا عِلْم لهم ، وَيَطلبوا آثار مَا سَتر عَنهم ، ولا يجوز ذِكر اسمِه ، ولا السّؤال عن مَكانه حتىٰ يُؤمَر بذلك، إذ هو عَليه السلام مغمورٌ خَائف مَستور بِستر الله تعالىٰ وَليس علينا البَحث عن أمره، بل البحث عن ذلك وَطَلَبُه مُحرّم لا يَحلّ ولا يجوز لأنّ في إظهَار مَا سُتر عنا وَكَشْفِه إباحَة دَمِه ودَمَائِنا، وفي سِتر ذَلك والسّكوت عنه حَقنهما وَصيَانَتهما. ولا يجوز لنَا ولا لأحَدٍ مِنَ المؤمنين أن يَختارُوا إمَاماً بِرَأي واختيَار وإنّما يُقيمُه الله لنَا ويختارُه وَيُظهره إذا شاء لأنّه أعلَم بتَدبيرِه في خَلقِه وأعرَف بِمَصْلَحَتهِم. والإمام عليه السلام أعرَف بِنفسِه وَزمَانِه مِنّا. وقد قال أبو عبد الله الصادق (ع) ، وَهُو ظَاهِرُ الأمْر مَعروف المكان ، لا يُنكر نَسبُه ، ولا تخفىٰ وِلادَته ، وَذِكرُه شَائع مشهور في الخاص والعَام : ((مَن سَمّاني باسم فَعليه لعنَة الله)) . ولقَد كَان الرّجل مِنْ شِيعَته يتلقّاه فَيحيدُ عَنه. ورُوي عَنه أنّ رَجُلاً مِن شِيعَتِه لَقِيه في الطّريق فحَادَ عَنه ، وترَك السّلام عَليه فشكرَه علىٰ ذلك وَحَمِدَه وقال له: لكنّ فُلانا لَقِيني فَسلّمَ عَليّ، مَا أحْسَنَ وَذمّه علىٰ ذلك وأقدَم عَليه بالمكروه. وكذَلك وردت الأخبار عَن أبي إبراهيم مُوسىٰ بن جعفر (ع) ، أنّه قَال في نفسه مِنْ مَنْعِ تَسميته مِثل ذَلك. وأبو الحسن الرضا (ع) يَقول: ((لَو عَلمتُ مَا يُريد القَوم مني لأهلكتُ نَفسي عِندي بما لا يُوثق ديني بلعب الحمام والدّيكة وأشباه ذلك)) . فَكيفَ يَجوز في زمَاننا هذا مَع شِدّة الطّلب وَجَور السّلطَان وَقِلّة رِعَايَته لحقُوق أمثالهم مَع مَا لقي (ع) مِن صَالح بن وصيف ، وَحبسِه وَتسميته مَن لم يَظهر خَبره ولا اسمه وَخفيت ولادته. وَقد رُويت أخبار كثيرة أنّ القَائم تخفَىٰ علىٰ النّاس

وَلادَته ، وَيخمل ذكرُه ، ولا يُعرف ، إلا أنّه لا يَقوم حتى يَظهر وَيُعرف أنّه إمَامٌ ابن إمَامٍ ، وَوصيٌّ ابن وَصيّ يُؤتمّ بِه قبل أن يَقُوم، وَمَع ذَلك فَإنّه لا بدّ مِنْ أنْ يَعلَمَ أمْرَه ثِقَاتَه ، وَثِقَات أبيه وإن قَلّوا ، **وَلا يَنقطع مِنْ عَقِب الحسَن بن علي** (ع) مَا اتّصَلَت أمُور الله عَزّ وجَلّ ، ولا تَرجع إلى الإخوَة ولا يجوز ذلك **وأنّ الإشارَة والوصيّة لا تصحّان مِنَ الإمام ولا مِنْ غَيرِه إلاّ بشُهود، أقلّ ذلك شَاهِدان فمَا فَوقهما. فهذا سَبيل الإمَامة والمنهَاج الوَاضح الوَاجب الذي لم تَزل الشّيعَة الإماميّة الصّحِيحَة التشيّع عَليه))**.

تَعليق : وهُنا تأمّل أخي البَاحث كيفَ أنّ النّوبختي يَحكي أنّ هذه الفرقَة منَ الشّيعَة هي الإماميّة ، ويقول أنها الشّيعَة الصّحيحَة التشيّع ، بينمَا قد مرّ معَك في الوقفَة الثّامنَة والعشرين قولَ إماميّة اليَومْ ، الذين يدّعون أنهم الفرقَة الصّحيحَة التشيّع ، فستجدُ أنّ الفرقَ بين الإماميّين أنّ هذه الفرقَة تُخطّئ جميع الفِرق السّابقَة فتقول : ((**ليسَ القَول كما قَال هَؤلاء كلّهم**)) ، ثمّ أنّ هذه الفرقَة تقول : ((بل لله عَزّ وجَلّ في الأرض حُجّة مِنْ وَلَد الحسَن بن عَلي ، وأمْرُ الله بَالِغ ، **وَهُو وَصيٌّ لأبيه عَلى المنهاج الأوّل والسّنن المَاضِيَة**)) ، تكتفي بهذا القَول ، فلا تُسمّي للولَد اسماً ، ولا تتكلّم في حِبَلٍ ولا ولادَة ، بينما إماميّة اليَوم يقولون بأنّ له ولدٌ اسمُه محمّد ، وأنّه وُلِد قبل وفَاة أبيه بخمس سنوَات ، **نعم!** والفرقُ هُنا جَوهريّ ، من جهَة خبر الاثني عشَر ، وذلكَ أنّ عدَم تسميَة النّوبختي للولَدْ ، والاكتفَاء بالقول أنّ للحسَن بن عَلي (ع) عَقِبٌ وأنّه الإمَام بعد أبيه ، ما يردّ على خبر الاثني عشر بالاسم ، حيث أنّ خبر الاثني عشر بالأسمَاء قَدْ حَدّد الاسم لابن الحسَن العسكريّ ، ثمّ أنتَ لا تجدُ أنّ علّة هذه الفرقَة في هذه الوقفَة من الأصل هي خَبر الاثني عشَر وإنّما ذلكَ الأصل الذي حكَاه النّوبختي : ((ولا يجوز أنْ تخلو الأرضُ مِن حُجّة ، وَلو خَلت ساعة لسَاخت الأرضُ وَمَنْ عَليها)) ، فهؤلاء قد صحّت لديهِم إمامَة الحسن العسكريّ (ع) ، ثمّ صحّ لديهِم كما يحكي النّوبختي في هذه الوقفَة أنّ الإمامَة لا تعودُ في الإخوَة ، ثمّ إنّه لا يجوزُ خلّو الأرض بغير حجّة ، فألجأهم ذلك إلى القَول بأنّه لا بدّ من حجّة من عِقِب الحسَن العسكريّ (ع) ، ويظهَر أنّهم شارَكوا الفِرق السّابقَة في الحيرَة في ثبوت الحِبَل والوِلادَة ، فأقرّوا بذلكَ العَقِب بشكل عامّ ، وجعلوا الحجيّة فيه . نعم! ثمّ الفَرق بين هذه الإماميّة التي جعَلها النّوبختي هي صحيحُ التشيّع وبين إماميّة اليَوم ، هُو أنّ النّوبختي لم يجعَل ذلكَ الولَد للحسَن العسكريّ هُو الإمَام المَهدي القَائمْ الثّاني عشر الأخيرْ ، بل

كلامُه : ((ولا تَكُون إلاّ في عَقِب الحسَن بن علي **إلىٰ أنْ يَنقَضِيَ الخَلْقُ مُتَّصِلاً ذَلِك مَا اتّصَلَت أمُور الله تعالىٰ**، وَلو كَان في الأرض رَجُلان لكانَ أحَدهما الحجّة ، وَلو مَات أحَدهما لكانَ الآخِر الحجّة **مَا دام أمر الله وَنهيه قَائِمَين في خَلقه**)) ، يُوحي أنّ أمر الإمامة مُتّصل مُتسلسلٌ في أعقَاب ولَد ابن الحسن العسكريّ إمامٌ بعد إمامٍ علىٰ مِنهاج آبائِه ، يعني ذلكَ أنّه لا مكَان لذلك الخبر الذي يحصُر الإمامة في عددٍ مُعيّن عندَ هذه الفِرقَة ، وقد يُقال لكنّ كلامَه الذي حكَاه عن هذه الفِرقَة يُوحي بغيبَة وظُهور ، قال : ((مُعترفون بأنّ لَه خَلفاً قَائما من صُلبِه ، وأنّ خَلفَه هُو الإمَام مِن بَعده ، حتّىٰ يَظهَر ويُعلن أمرَه كما ظهرَ وعلَن أمر مَن مَضىٰ قبله من آبائه ويأذن الله في ذلك إذ الأمر لله يَفعل ما يشاء ويَأمر بما يريد مِن ظُهورِه وخفَائه)) ، فنقولُ أنّ ذلك مُحتملٌ ما تقولون ، إلاّ أنّ النّوبختي ماتَ سنة (٣١٠هـ) ، وعُمر ابن الحسن العسكريّ خمسون سنَة ، وعلىٰ قولِ إماميّة اليَومْ خمسةٌ وخمسونَ سنَة ، يَعني ذلكَ أنّ كلامَ النّوبَختي قد يُوجّه إلىٰ أنّ ذلكَ الابن للحسن العسكريّ لازال في العُمر الذي تُرجَىٰ له الحيَاة بمتوسّط أعمَار النّاس والظّهور وإعلان أمرِ نفسِه للنّاس ، يقوّي هذا مُقارنَته له بآبائِه ، وآباؤُه كانوا أصحاب أعمار متوسّطة في النّاس ، فلا يُقال ألف سنَة كان عُمر الواحِد من آبائه ، نعم! يقوّي ذلك أيضاً ما نقلنَاه قريباً من حكاية النّوبختي عن هذه الفِرقَة من أنّ الإمامة تكونُ في عقب الحسن بن عَلي العسكريّ (ع) مُتصلّةً ما اتّصلَت أمور الله تعالىٰ ، أي ما اتّصلَت إرادَة الله تعالىٰ في عُمر هذه الدّنيا ، الخلَفُ بعد الخَلفٌ ، الولدُ بعد الوَلد بعد الوَلد من ذريّة ابن الحسن العسكريّ (ع) ، فهذا يَنفي من اعتقاد هذه الفرقَة الإماميّة الصّحيحَة التشيّع حسب قول النّوبختي خبر الاثني عشر جُملةً وتفصيلاً ، عدداً ، وعدداً واسماً ، نعم! ونزيدُ هُنا قولَه الذي لَو تأمّلته وَجدَته يتكلّم عن إمامةٍ غير مُنقطعَة ، غير مُحدّدة بأعدَاد ، الأعقَاب بعد الأعقَاب في ذريةّ ابن الحسن العسكريّ ، قال: ((**وَمَع ذَلك فَإنّه لا بدّ مِنْ أنْ يَعلَمَ أمْرَه ثِقَاته ، وَثِقَات أبيه وإن قَلّوا ، وَلا يَنقطع مِنْ عَقِب الحسَن بن علي (ع) مَا اتّصَلَت أمُور الله عَزّ وجَلّ ، ولا تَرجع إلىٰ الإخوَة ولا يجوز ذلك وأنّ الإشارَة والوصيّة لا تصحّان مِنَ الإمام ولا مِنْ غَيره إلاّ بشُهود، أقلّ ذلك شَاهِدان فَمَا فَوقهما. فهذا سَبيل الإمَامة والمنهَاج الوَاضح الوَاجب الذي لم تَزل الشّيعَة الإماميّة الصّحِيحَة التشيّع عَليه**)) ، فقولُه أنّها لا تنقطُع من عقِب الحسَن العسكريّ ، ثمّ تأكيدُه أنّها لا تعودُ في الإخوة ، يقويّ ما ذهبنَا إليه من قول النّوبختي وحكايتِه عن هذه الفرقَة ، وأقلّ ذلكَ إنصافاً ما يُمكن استنباطُه من هذه الحكايَة للنوبختي في

كِتابِه ، فإن كانَ لذلكَ تفصيلٌ لهذه الفِرقَة يصحّ في كتابٍ أكثر تفصيلاً فَهُو الأولىٰ بالقَبول ولا شكّ ، إلاّ أنّك ستجدُ أنّ سعَد بن عبدالله القمّي في كِتابه (الفَرق والمقالات) قد وافقَ النّوبختي في هذا القول ولم يعترض عَليه ، نعم! والاستشهَاد بنصّ أمير المُؤمنين (ع) في الخَائف المَغمور ، فإنّه لا ينصرفُ إلىٰ معنىٰ الغيبة التي تدّعيها إماميّة اليوم ، إذ علىٰ ذلك المذهب الذي ذهبنَا إليه من قول النّوبختي قد ينصرفُ إلىٰ الغياب القَليل من مُتوسّط عُمر الإمام ، فقد يغيبُ خمسين سنَة ويظهَر بقيّتها ، مع بقَاء أسباب التّواصل الغير مُنقطِع بينَه وبينَ الأمّة ، ويظَهر أنّ النّوبختي مات وهُو يظنّ ويرجو ظهُور ابن الحسن العسكريّ (ع) ، إذْ أنّه مات وابن الحسن العسكري في متوسّط الأعمار الطّبيعيّة كما أشرنَا قريباً ، نعم! ثمّ يقويّ ذلكَ وما قبلَه في اتّصال الإمامة في أعقَاب ابن الحسن العسكري بلا حصرٍ في عددٍ مُعيّن إلىٰ يوم القيامَة ، قولُ النّوبختي : ((**فإنّه لا بدّ مِنّ أنْ يَعلَمَ أمْرَه ثِقَاتَه ، وَثِقَات أبيه**)) ، فهذا يُفيدُ ما قُلنا من أنّ الأمر مُطرّدٌ في أعقَاب ابن الحسن العسكريّ ، لا أنّه يتوقّف علىٰ ابن الحسن العسكريّ وينتهِي بمهدويّة ، فالنّوبختي يتكلّم عن حال ذلكَ الإمام ابن العسكري حال غيابِه واستتارِه ، أو من يكونُ حالُهم كحالِه من ذريّاتِه وأعقابِه إلىٰ يوم الدّين ، فإنّ شرطَ ذلكَ الغِياب أنّه لابدّ منّ أن يعلَم أمرُه ثقاتُه ، وثقاتُ أبيه ، وهُنا انظُر كيف ربطَ النّوبختي بين ذلك الإمام وبينَ ثقاتِ أبيه ، تجدهُ يَحكي عن غيبةٍ قصيرةٍ داخلَة في مُتوسّط أعمار النّاس المُتعارف عليهَا ، لأنّ الإمَام اليوم حسب قول إماميّة اليَوم لا يَعلَمُ عنه ثقاتُه ولا ثقاتُ أبيه شيئاً من اثني عشر قرناً ، بعكس لو كان الإمام اليوم هُو من عقِب ولدٍ من أولاد ابن الحسن العسكري ، كانت ولادته مثلاً قبل أربعين سنَة ، ثمّ هُو غائبٌ لأجل علّة أو أخرىٰ ، إلاّ أنّه مع ذلك يعلُم عنه ثقاتُه وثقاتُ أبيه ، فهذا المَعنىٰ يطّردُ معَ كلّ عقبٍ لو طابقُ حال بعض الأعقَاب حالَ ابن الحسن العسكريّ في زمانِه ، صحيحٌ أنّ هذا الكَلام قد يتأوّله آخَرون بما يتوافقُ مع عقيدَة الإماميّة اليَومْ ، إلاّ أنّ ما طرحنَاه من كلامِ النّوبختي يبقَىٰ مُحتملاً القوّة خصوصاً وأنّه لم يعتبِر الفرقَة في الوقفَة الثّامنَة والثّلاثين (إماميّة اليَوم) هُوَ قَول التشيّع الصّحيحْ ، وقدْ حكَىٰ عنهُم القول بولادَة ولدٍ اسمُه محمّد قبل سنين في حياة والدِه ، وحكَىٰ عنهُم القول بأنّه المَهدي القَائمْ ، ثمّ في هذه الفرقَة الصّحيحَة التشيّع عند النّوبختي يقول عن الفرق السّابقَة ومنها فرقَة إماميّة اليَوم : ((**ليسَ القَول كما قال هَؤلاء كلّهم**)) ، فهذا يدلّك علىٰ وجودِ اختلافٍ لا شكّ جَوهريّ بينَ هذه الفرقة الصّحيحَة التشيّع كما يحكي النّوبختي وبينَ فرقَة إماميّة اليَوم ، فذلكَ

يمنعُ التوافُق التّام بين هذه الفِرقَة وبينَ فرقَة الإماميّة اليَومْ . نعم! وبشكلٍ عامّ فإنّ عقيدَة الغيبَة مع ثبوتِ الإمامَة لا تصحّ في الإمَامْ وفق قول أئمّة العترَة سَادات بني الحسن والحُسين ، وإنّما نحنُ نذكُر هُنا أقوال تلك الفِرق كما يحكيها النّوبختي ، لا أنّنا نُصحّحها ، أو نرضَاها ، نعم! وإنصافاً فإنّ قول النّوبختي : **((وأنّ الإشارَة والوصيّة لا تصحّان مِنَ الإمام ولا مِنْ غَيرِه إلاّ بشُهود، أقلّ ذلك شَاهِدان فمَا فَوقهما))** ، مع قولِه بإمام ابن الحسن العسكريّ ، فهذا يلزمُ منه أن يكونَ ابن الحسَن العسكريّ قد وُلِد في زمَن أبيه ، فيكون قد أوصَىٰ إليه وأشهَدْ ، وهذا يلزمُ منه التسميَة ، وقد يُقال أوصَىٰ له وأشهَد وَهُو لا يزال في بطن أمّه ثمّ ماتَ الحسن العسكريّ (ع) كما قالت إحدَىٰ فرق الشّيعَة في الوقفَة التّاسعَة والعشرين ، وقد يُقال أنّ ذلك ليسَ مشروط في حالَة ابن الحسن العسكريّ لأنّه الابن الوَحيد لأبيه ، وبهذا القول قال سعد بن عبدالله القمّي وهُو يُعلّق علىٰ كلامِ النّوبختي ، قال : ((إلاّ أنْ لا يَكونَ للإمَام الماضي إلاّ وَلَدٌ واحدٌ فيُستغنَىٰ بذلك)) ، نعم! فيكون هذا الوَجه الأخير هُو وجهُ اعتقاد هذه الفرقَة من الإماميّة التي صحّح اعتقادَها النّوبختي ، نعم! وبشكلٍ عامّ فإنّه وإن ذهب البعضُ إلىٰ تأوّل كلمات النّوبختي وَجعلوا الفرقَتين في الوقفَتين هذه والثّامنة والعشرين فرقَة واحدَة ، فإنّ ذلك لا يهمّنا هُنا في نتيجَة بحثَنا ، لأنّ الجميع اشتركُوا في أنّ وجه إمامَة ابن الحسن العسكري هُو غير خبر الاثني عشَري مما ساقَه وأثبتَه هذا المصنّف النّوبختي ، بل ذلك يعودُ إلىٰ استحالَة عدَم وجود العقِب لمن صحّت إمامتُه بوصيّة من أبيه ، وأنّ الأرض لا تخلو من الحجّة ، وأنّ الإمامة لا تعودُ في الإخوَة وإنّما موضعُها الأعقَاب .

نعم! وبهذا نُنهي الكَلام حول هذا الكِتاب الإماميّ ونحنُ نناقش الجانب الرّوائي التأريخي لخبَر الاثني عشر فظهر لنا ولكَ أخي البَاحث أنّ واقع وفِرقَ وعِلل سلف الإماميّة وأصحاب الأئمّة لم يكونوا ينطلقونَ من واقع مَعرفيّ بخَبر الاثني عشر ، فتارَة يقفونَ علىٰ السّابع ، وتارةً علىٰ الحادي عشَر ، وتارة غير ذلكَ ، ثمّ ينتقُلون كلّهم إلاّ نفَر يسير إلىٰ صاحب وصيّة ليس هُو من ضمن قائمَة الأسمَاء الاثني عشَر كما حصل مع عبدالله بن جَعفر ، وأولئك النّفر اليسير يَحيرون لا يعَلمون أين يذهَبون ، وهكذا في تعلّلاتهم ، فتارَة بأخبارٍ في غيبَة الصّادق (ع) ، وتارة بأخبارٍ في غيبَة الكَاظم (ع) يقولون كثيرَة ، وتارةٍ بتنازُع الوصايا ، الإمام أوصَىٰ إلا فُلان ، بل إلىٰ فُلانٌ ، بل بدا الله في إمامَة فُلانٌ ، نعم! فظهَر لك أنّ



الواقع الشّيعي الإمامي ، وأقول الإماميّ لَمّا كان كل أولئك المُختلفون يقولون بالإمامَة بالوصيّة ، فليُتنبّه لذلك عنّي ، فلا يظنّ القَارئ أنّي أنسبُ بعض فرق الشّيعَة إلىٰ الإماميّة وهُم ليسوا علىٰ قولِ إماميّة اليَومَ ، فإنّه لو قد نظرَ النّاظر إلىٰ تلكَ الفِرق الشّيعية القائلون بالوصيّة لن يجدَ ما يُميّز الإماميّة اليوم عن غيرِهم إلاّ بلقَب (الاثني عشريّة) ، ولا بأس أن يصطلحَ الباحثون علىٰ ما يظهَر لهُم من التّقسيم ، ويكفي هُنا أنّني قد أظهَرتُ للقارئ مُحكم ما قد يشتبهُ عَليه من إعزاءاتِي في هذا المَبحث فلا تلتبسُ عَليه الحكايات والمَقاصدّ ، وإن كانَ علىٰ المشهور من الإطلاقَات فإنّ الإماميّة أينما أُطلِقَت فهي الإماميّة اليَوم بمُعتقدَاتِها ، ويُقال لهُم الاثنا عشريّة ، ويُقال أيضاً الجَعفريّة ، وهُم الذين نُناقش قولَهم في خبر الاثني عشر في جُملَة هذا الكِتاب ، نعم! والتّفصيل في الفِرق المُتقدّمَة يقتضي تدقيقاً أكثَرَ ، علىٰ أنّه فعلاً فإنّ هذه الفرقَة الإماميّة اليَوم من جُملَة تلكَ الفرق من أصحاب الإمَام الحسن العسكريّ (ع) قد انفردَت بالقول بالاثني عشر إماماً ، لكن لا علىٰ مُقتضىٰ أصل سلفِهم المُعاصرون للحسن العسكري (ع) ، بل علىٰ أصلٍ جديدٍ رَوَوْه واستحَدثوه في القرن الرّابع الهجري أو في أواخر القرن الثّالث الهجريّ وهُو أنّ الأئمّة اثنا عشر بما لم يكُن معلوماً لأسلافِهمّ ، وقد أشرْنا عارضاً إلىٰ أنّه لا وجهَ للاستشهَاد بروايات المحدّثين من الفرقَة السنيّة علىٰ أنّها أصلٌ يُصحّح للإماميّة قولهم في الاثني عشَر أئمّتهم ، وسنفصّله في الفصّل الثّاني القريب إن شَاء الله ، فإنّ سلفَ الإماميّة اليَوم لم يكونوا يَعلَمُون عَن خبر الاثني عشر شيئاً كَطريقٍ لمعرفَة الإمام بعد الإمام ، أو لتخطئَة من شَذّ عن القول بإمامَة وصيّ الإمَام السابقّ ، بل يتعلّون بعللٍ أخرَىٰ كما قدْ عرفَت في هذا المقام الذي تناولَنا فيه ما جاء في كتاب (فِرق الشّيعَة) للنّوبختي ، والحمد لله ، ولو قد تتبّعتَ ذلك في بقيّة مصنّفات الإماميّة غير هذا الكِتاب ستجدُ الحال مُطابقاً من غياب الاحتجَاج بالنصّ علىٰ الاثني عشر بالعَدد ، أو بالاسم والعَددْ .

سادساً: كِتاب (المقالات والفِرقّ) لسَعد بن عَبدالله القمّي الأشعري (ت٢٩٩هـ) :

وهذَا الكِتاب من كُتب الإماميّة تبرُز أهميّته أنّ مُؤلِّفَه مُعاصرٌ لزمَن الإمَام الحَادي عشَر ومن وكذلك زمن الغيبَة الصّغرَىٰ للإمَام الثّاني عشَر، ومُؤلّفه هُو سَعد بن عبدالله القمّي الأشعري ، وحسبَ تأريخ الوفَاة فُهو يسبقُ الحسَن بن موسىٰ النّوبختي ، إلاّ أنّني أتيتُ به بعَد الكَلام علىٰ كِتاب النّوبختي



(فِرق الشّيعَة) ، لّما كانَ كِتاب (الفِرق والمَقالات) هُو نفس كِتاب النّوبختي ، إلاّ أنّ القمّي كان يستدركُ ويُضيفُ شُروحات بسيطَة جدًّا لكلام النّوبختي كما قرّر ذلكَ مُحقّق كِتاب (فِرق الشّيعَة) الدّكتور عبدالمنعم الحَفني، قال في مقدّمة تَحقيق الكِتاب : ((وإذْ حَصلتُ علىٰ كِتاب فِرق الشّيعَة للنّوبَختي ، وكِتاب فِرق الشّيعَة [المقالات والفِرقْ] للقمّي، فقَدْ هالَني أن يكونَ الكِتابان كتاباً واحِداً ، أو أنّ كِتاب القمّي علىٰ مِنوال كِتاب النّوبختي ، فالكَلام هُو نفس الكَلام ، والطّريقَة هي نفسها ، والمنهَج هُو ذاتُه ،...، الأمر الذي ظنّ معَه المُؤرّخون أنّ كِتاب القمّي هوُ نفسُه كتاب النّوبختي ، معَ تزيّد أو شُروح أضافَها القمّي هُنا وهُناك ، وهُو يضيف أحياناً في عدد الفِرق ، وأحياناً أخرىٰ يُضيف في الأفكَار نفسها عن الفِرقَة ،...، والرّأي عندِي أنّ القمّي كانَ يُلقي مُحاضرات في مجالسِه عن الفِرق، وكان أمامه كتاب النّوبختي يقرأ منه ويزيدهُ شرحاً ، ويوضّح ما غمضَ من أسلوبِه ، ويستكمل النّاقص، وكان تلاميذهُ يُسجّلون ذلكَ عنه ، فلمّا نسخَه النّاسخون وضعُوا علىٰ الكِتاب أو الحَواشي اسم القمّي ، ثمّ أوردَه المُؤرّخون بصورتِه الجديدَة منسوباً إليه))[71] ، نعم! فعمَل الدّكتور الحفني علىٰ طباعَة الكِتاب (فِرق الشّيعَة)في مجلّد واحِدٍ ، وكان يُضيف بين معقوفَتين [] كلام الشّيخ سَعد القمّي كزيادَة في الشّرح والتّبيين والإضافَة ، والحاصلُ أنّك وأنتَ تقرأ كِتاب النّوبختي بشرح وزيادَت القمّي لا تجدُ أيّ أثَر أو إضافَة من القمّي لخبَر الاثني عشَر في الاستدلال علىٰ عقائد الفِرق ، أو الاحتجَاج علىٰ الفِرق المُبطلَة من الشّيعَة ، بل كما تقدّمَ معَك في كِتاب النّوبختي الذي استعرضَناه من أربعَةٍ وثلاثين وقفَة ، وهذا يقودُنا إلىٰ أنّ القمّي لم يكُن يعرف شيئاً عن خبَرَ الاثني عشَر في زمانِه ، وهو صاحبُ منزلةٍ رفيعَة اتّفق الإماميّة علىٰ ذلكَ وعلىٰ وثاقَته ، قال عنه الشّيخ الطّوسي : ((سَعد بن عبد الله بن أبي خَلف القمّي، جَليلُ القَدْر، صَاحِب تَصانيف))[72] ، وقالَ عنه النّجاشي : ((شَيخُ هَذه الطّائفَة وَفَقيهها وَوَجهُها))[73] ، وقال أيضاً : ((ورَأيت بَعض أصحَابِنَا يُضعِّفُون لقَاءَه لأبي محمّد (ع) وَيَقُولون هَذه حِكَاية مَوضوعَة عَليه، والله أعلم))[74] ، وقال السيد الخَوئي : ((فَإنّ سَعد بن عبدالله ممن لا كَلام ولا إشكَال في وَثاقَته))[75] ، نعم! وبهذه الإشارَة تمّ

[71] مقدمة المحقق لكتاب فرق الشيعة:٩.
[72] رجال الشيخ الطوسي:٤٢٧.
[73] رجال النجاشي:١٧٧.
[74] رجال النجاشي:١٧٧.
[75] معجم رجال الحديث:٩/٨٠.





مبحَثٌ تأريخيٌّ روائيّ أصوليّ من
مصادر المُسلمين في خَبر الاثني عشر



الفصل الأوّل : التأريخ الروائي لخبر الاثني عشر قبل عصر الغيبة

المبحث الأول :
التأريخ الرّوائي لخبر الاثني عشر عندَ الإماميّة .

المبحث الثّاني :
التأريخ الرّوائي لخبر الاثني عشر عندَ الإسماعيليّة .

المبحث الثّالث :
التأريخ الرّوائي لخبر الاثني عشر عند الزيديّة.

المبحث الرّابع:
التأريخ الرّوائي لخبر الاثني عشر عندَ الفرقة السنيّة.

الفصل الثّاني : مدلول ومعنى خبر الاثني عشر

المبحث الأول :
الاثنا عشَر في كُتب الفرقة السنيّة هَلْ هُم أئمّة الإماميّة أمْ غيرُهم

المبحث الثّاني :
الاثنا عشَر هل هُم أئمّة هُدًى أم أئمّة ضَلال؟!.

المبحث الثّالث :
الاثنا عشَر هل هُمْ ذريّة اثني عشر رجلاً أم اثنا عشر رجُلاً؟!.

المبحث الرّابع:
الأئمّة هل هُم محصورون في اثني عشَر إماماً في مصنّفات الإماميّة؟

الفصل الثّالث : تتبع روايات خبر الاثني عشر بعد عصر الغيبة

المبحث الأول :
هَلْ رَوى خَبر الاثني عشر بالاسم والعَدد أحدٌ غير الإماميّة؟!.

المبحث الثّاني :
مَا يَنفردُ الإماميّة بتصحيحه عن أهل البيت هَلْ يُعتمَد عَليه؟!.

المبحث الثّالث :
تتبع روايات الإمامية في الاثني عشر كتاب منتخب الأثر (أنموذجاً)؟!.

المبحث الرّابع:
مُناقشَة تواتُر خبر النصّ على الاثني عشَر ، ومائة رواية تمنع ذلك.

تأليف الأستاذ الكاظم الزيّدي